

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ
برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً
خلال السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/GRID/2007/6
18 September 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ
برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً
خلال السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٧

تصدير

تنفيذاً لقراري الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٠٣/٥٠ المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، تتابع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتحديداً إدارة العولمة والتكامل الإقليمي، تقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ تحت عنوان "برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠". وتتضمن هذه الدراسة عرضاً وتحليلاً للإجراءات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستقوم هذه الدراسة بعرض أهم النتائج التي تحققت على كل من المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي، وعلى مستوى السياسات. كما تقوم هذه الدراسة بعرض أهم المعوقات التي لا تزال تحد من التنمية وتؤثر على نجاح السياسات وتعيق النمو، وسيتم طرح بعض التوصيات لمساعدة الحكومة اليمنية في تخطي الصعوبات وتحقيق التنمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التقدم المحرز من قبل الجمهورية اليمنية، الدولة الأقل نمواً الوحيدة بين الدول الأعضاء في الإسكوا، في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وذلك من خلال عرض الجهود التي قامت بها الحكومة من جهة، والجهود التي قام بها المانحون والشركاء في التنمية من جهة ثانية.

تتناول هذه الدراسة الجهود التي قامت بها الجمهورية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، وذلك في ستة فصول. يتضمن الفصل الأول تقييماً لسياسات الاقتصاد الكلي من خلال دراسة الأداء الاقتصادي خلال الفترة المذكورة أعلاه، وعرضاً للسياسات الإصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية وسياسات تعزيز كفاءة السوق. أما الفصل الثاني، فهو مخصص للتنمية وأهم التطورات القطاعية، إذ سيتم التركيز على جهود الدولة في تحسين البنية التحتية، وقطاع التكنولوجيا، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والسياحة. كما سيتم تحليل قطاعي الزراعة والأسماك، والصناعة والتعدين، وهما قطاعان واعدان في الاقتصاد اليمني. ويركز الفصل الثالث على السياسات الاجتماعية مع التركيز على الفقر، وهو أكبر التحديات، والتعليم، والتدريب، والخدمات الصحية، والعمالة، والبيئة. أما الفصل الرابع، فيتطرق إلى الإطار التشريعي والقانوني في مجال دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية، ومحاربة الفساد، وتبييض الأموال، ودعم مشاركة المرأة في التنمية. وسيتم مراجعة الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في الفصل الخامس، في حين سيعرض الفصل السادس الخلاصة وبعض التوصيات.

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير.....
ح	ملخص تنفيذي.....
١	أولاً - سياسة الاقتصاد الكلي
١	ألف- الأداء الاقتصادي.....
٢	باء- بلورة سياسات إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية.....
٤	جيم- تعبئة الموارد المالية.....
٨	دال- دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق.....
١٢	هاء- تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية.....
١٤	ثانياً - التنمية والتطورات القطاعية
١٤	ألف- البنية التحتية.....
١٦	باء- تكنولوجيا المعلومات.....
١٧	جيم- الطاقة.....
١٧	دال- المياه والصرف الصحي.....
١٨	هاء- الزراعة والأسماك.....
٢٠	واو- الصناعة والتعدين.....
٢٢	زاي- السياحة.....
٢٣	ثالثاً - السياسات الاجتماعية
٢٤	ألف- الفقر.....
٢٤	باء- التعليم والتدريب.....
٢٦	جيم- الخدمات الصحية.....
٢٧	دال- العمالة.....
٣١	هاء- البيئة.....
٣٢	رابعاً - الإطار التشريعي والقانوني
٣٢	ألف- دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية.....
٣٣	باء- محاربة الفساد وتبييض الأموال.....
٣٣	جيم- دعم مشاركة المرأة في التنمية.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٥	خامساً- الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠
٣٥	ألف- التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس
٣٥	باء- حسن التدابير على الصعيدين الوطني والدولي
٣٦	جيم- بناء القدرات البشرية والمؤسسية
٣٦	دال- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً
٣٧	هاء- تعزيز دور التجارة في التنمية
٣٧	واو- حماية البيئة
٣٨	زاي- تعبئة الموارد المالية
٣٩	سادساً- الخلاصة والتوصيات
٣٩	ألف- الخلاصة
٣٩	باء- التوصيات

قائمة الجداول

٢	١- مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦
٥	٢- الإيرادات العامة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥
٥	٣- مؤشرات التمويل، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥
١٤	٤- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٦	٥- مؤشرات قطاع النقل، للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥
١٧	٦- تطور نشاط الاتصالات وتقنية المعلومات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥
١٨	٧- تطور خدمات المياه والصرف الصحي
١٩	٨- تطور كميات الإنتاج الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥
١٩	٩- إنتاج واستهلاك القمح
٢١	١٠- تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥
٢١	١١- تطور الإنتاج النفطي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦
٢١	١٢- إنتاج النفط الخام، ٢٠٠٠-٢٠٠٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٢ بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥	١٣-
٢٣ الإنفاق العام حسب القطاعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٤-
٢٣ مخصصات التعليم والصحة والزراعة من إجمالي الإنفاق للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥	١٥-
٢٤ مؤشرات الفقر، ٢٠٠١-٢٠٠٥	١٦-
٢٥ مؤشرات التعليم العام	١٧-
٢٦ تدريب العمالة في وزارة النفط والمعادن وشركاتها لعام ٢٠٠٥	١٨-
٢٧ مؤشرات الخدمات الصحية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥	١٩-
٢٩ مؤشرات العمالة في اليمن وتوزيعها حسب الجهة	٢٠-
٣٠ توزيع العمالة في اليمن حسب القطاعات الاقتصادية	٢١-
٣٠ العمالة في شركات النفط والغاز والمعادن لعام ٢٠٠٥	٢٢-

قائمة الأطر

٤ الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠)	١-
٧ مؤتمر المانحين	٢-
١٠ الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا إلى الجمهورية اليمنية بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية	٣-
١٢ مؤتمر فرص الاستثمار	٤-
١٦ النقل البحري في الجمهورية اليمنية	٥-

ملخص تنفيذي

تواصل الجمهورية اليمنية جهودها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بمستوى المعيشة للسكان. كما أنها سعت في السنوات القليلة الماضية إلى بذل جهود إضافية من أجل تهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في مجلس التعاون الخليجي الذي ستترتب عليه آثار اقتصادية هامة، وفي سبيل رفع نسبة النمو الاقتصادي لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، استهدفت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١٠، تحقيق نمو ٧ في المائة لإجمالي الناتج المحلي كهدف أساسي، وزيادة وتوسيع الخدمات الحكومية وخاصة التعليم والصحة لتشمل كافة المناطق لتحقيق هدف التعليم للجميع وتوفير الخدمات الصحية لأكبر نسبة من السكان. كذلك من الأهداف التي تطمح الحكومة تحقيقها ضمن الخطة الخمسية زيادة نسبة المشاركة في القرار، ودعم مشاركة المرأة، والقضاء على الفساد، وتحسين الشفافية، والمحافظة على البيئة.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لتحقيق نسبة أكبر من النمو الاقتصادي وبالتالي رفع نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن النتائج كانت أقل من التوقعات والأهداف التي أوردتها مختلف خطط التنمية الخمسية. فمعظم الخطط كانت تشير إلى هدف تحقيق نسبة نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدود ٧ في المائة سنوياً. إلا أن النتائج كانت في الغالب أقل كثيراً من التوقعات. فإجمالي الناتج المحلي لم يتعد معدل نموه الحقيقي السنوي في أحسن الظروف، أي ٤.٥ في المائة. وبالرغم من أن هذه النسبة هي أكثر بقليل من معدل النمو السكاني، إلا أنها تظل أقل من الاستهدافات الموضوعة في خطط التنمية. لذلك فهي لا تساعد على تحسين الدخل الفردي، وبالتالي لا تساعد على انخفاض نسبة الفقر المرتفعة.

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية إلى تحقيق سياسة اقتصادية مستقرة وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة بهدف خفض البطالة والفقر. وأضيف إلى أهداف هذه السياسة خلال السنوات الثلاث الماضية هدف إعداد الاقتصاد اليمني نحو الاندماج مع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وأهم ما تسعى إليه الحكومة هو خلق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على تدفق الاستثمارات الخارجية لتعويض انخفاض معدل الادخار المحلي. وفي سبيل ذلك، قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي يتضمن منح امتيازات وتسهيلات وإعفاءات للقطاع الخاص بهدف رفع مستوى مشاركته في التنمية. كذلك أنشأت الحكومة هيئة للاستثمار بهدف تقديم خدمات للمستثمرين وتعريفهم بالفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقامت الحكومة بإصدار قوانين جديدة تشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وتواجه الجمهورية اليمنية مشكلة انخفاض إنتاج النفط وصغر حجم الاحتياطي منه، الأمر الذي سينعكس، في حالة استمراره، سلبياً على الاقتصاد. وبالرغم من أن هذا الانخفاض في الإنتاج لم يتأثر به الاقتصاد في السنين الماضية بدرجة ملحوظة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، إلا أنه في حالة عودة هذه الأسعار إلى سابق عهدها، فإن تأثير ذلك الانخفاض على الاقتصاد سيكون كبيراً. كذلك تواجه اليمن انخفاض فرص العمل في الخارج للعمال اليمنيين الذين كان جزء كبير منهم يتوجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي بحثاً عن فرص للعمل. وتمثل حالياً تحويلات العاملين بالخارج أكثر من مليار دولار سنوياً، وبالتالي تعتبر المصدر الثاني للدخل بعد تصدير النفط. إلا أنه في حالة اندماج اليمن مع مجلس التعاون الخليجي في المستقبل، فإن ذلك سيوفر سوقاً للعمل وللصادرات غير النفطية.

إن نجاح السياسة المالية للحكومة في خفض نسبة العجز المالي خلال السنوات الأربع الماضية وتحقيق فائض مالي في عام ٢٠٠٦ يدل على أن جهود الإصلاح الاقتصادي في المجال المالي قد حققت بعضاً من أهدافها، على الرغم من أن ذلك يعود في جزء كبير منه إلى الارتفاع في أسعار النفط وإلى إلغاء الدعم على عدد من السلع بما في ذلك مشتقات النفط. أما السياسة النقدية، فقد حققت نجاحاً نسبياً في مجال استقرار معدلات التضخم على مستوى يتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة خلال السنوات الماضية بالرغم من أنه من المتوقع أن يكون هذا المعدل قد ارتفع إلى حوالي ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ بسبب إلغاء الدعم على بعض السلع وانخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار. وما زالت نسبة التضخم مرتفعة مقارنة بالبلدان المجاورة، وبالتالي على الحكومة بذل المزيد من الجهود نحو خفض هذه النسبة.

وبخصوص البطالة، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة وبمساعدة الجهات الدولية والإقليمية لخفض نسبة البطالة، إلا أنها لا زالت تتراوح بين ١٤ و ١٥ في المائة. ولولا أن نسبة من العمالة اليمنية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، لكانت نسبة البطالة أعلى بكثير من النسبة المسجلة حالياً. ويلاحظ كذلك ارتفاع نسبة البطالة من العمال غير المدربين ومن الشباب، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب. فمعظم الطلب حالياً هو على العمالة المدربة، في حين أن معظم العرض هو من العمالة غير المدربة والمهاجرة من الريف إلى الحضر، خاصة إلى المدن، للبحث عن فرص أكثر إذ لا توجد فرص عمل كثيرة في الريف، حيث يعيش نحو ٧٠ في المائة من الشباب. وتتركز العمالة في الريف في القطاع الزراعي، الذي لم يعد يعتبر قطاعاً مستوعباً للعمالة نظراً للظروف الصعبة التي يمر بها هذا القطاع ونظراً إلى أنه يوظف أكثر من ٥٠ في المائة من العمالة، مما لا يترك مزيداً من الفرص في هذا القطاع. كما أن الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد ميسرة مثل السنوات والعقود الماضية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العرض المحلي ومحدودية الفرص في الخارج مما ساهم في إبقاء نسبة البطالة مرتفعة. كما أن التسرب من التعليم ساهم في زيادة العرض من العمالة، وبالتالي رفع نسبة البطالة.

وبخصوص الفقر، بالرغم من انخفاض مستواه من ٤٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣٥.٥ في المائة عام ٢٠٠٥، إلا أن هذا المعدل لا يزال يعتبر مرتفعاً. وهناك عوامل عديدة تساهم في بقاء هذه النسبة مرتفعة مثل ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى التعليم، الأمر الذي يعيق من جهود الحكومة نحو خفض نسبة الفقر. وهناك شبه حلقة مفرغة، حيث أن انخفاض نسبة النمو تخفض الدخل الفردي، الذي مع ارتفاع نسبة البطالة يزيد من نسبة الفقر. وعليه، فإن لمعالجة الفقر معالجة جذرية لا بد من رفع نسبة النمو، الأمر الذي يحتاج إلى زيادة كبيرة في الاستثمار، بما في ذلك زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة إلى القطاعات الإنتاجية والتي توفر فرصاً أكبر لخفض نسبة البطالة، أو زيادة المساعدات الرسمية للتنمية أو الاستدانة من الخارج. وتعاني اليمن من انخفاض نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك من عدم كفاية الادخار المحلي لتغطية حجم الاستثمار.

وبخصوص الخدمات الحكومية، يلاحظ أن هناك تقدماً بطيئاً في الخدمات التعليمية والصحية رغم المخصصات التي توفرها الدولة ضمن خطط التنمية الخمسية نحو الرفع من كفاءة هذه الخدمات وتوسيعها لتشمل كافة أنحاء البلاد، وخاصة الريف، حيث يعيش معظم السكان. وهناك مشاكل كبيرة تواجه اليمن في تحسين الخدمات الحكومية، منها التشتت السكاني على كامل رقعة البلاد وغياب التجمعات الكبيرة في الريف، كذلك ضعف البنية التحتية والصيغة الجبلية وتضاريس البلاد، وكذلك عدم توفر المخصصات الكافية. وبالنسبة للتعليم والتسرب من نظام التعليم إلى العمل، فهذا الأمر يؤدي إلى زيادة نسبة العاملين غير المدربين من ناحية، وانخفاض كفاءة مخرجات التعليم من ناحية أخرى. إن الحاجة في الأسر الفقيرة إلى معين إضافي

تؤدي إلى إخراج أولادها من التعليم للالتحاق بالعمل في سن مبكرة. كما أن انخفاض كفاءة المعلمين وازدحام المدارس تقلل من نوعية التعليم وتؤثر سلباً على التنمية البشرية في البلاد.

وفي قطاع الصحة، يلاحظ انخفاض نسبة المخصصات لهذا القطاع في الموازنة العامة، حيث لا تتعدى ٥ في المائة مقارنة بنسبة تصل إلى ١٧ في المائة في قطاع التعليم. وتؤثر هذه النسبة المتواضعة على مستوى الخدمات الصحية أفقياً وعمودياً، حيث تنخفض تغطية هذه الخدمات في المناطق الريفية البعيدة عن المدن ومراكز تركيز البشر، وأفقياً حيث ينخفض المستوى النوعي لهذه الخدمات، الأمر الذي ينعكس سلباً على جهود الدولة في سبيل الرفع من مستوى خدماتها الصحية وانتشار هذه الخدمات في جميع أنحاء البلاد. كما أن عدم توفر العدد الكافي من الأطباء والممرضات وتردد العاملين في القطاع الصحي للعمل في المناطق الريفية يساعد على انخفاض مستوى تقديم الخدمات الصحية.

وفي مجال تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وفيما يخص الالتزام الأول الذي يشجع على وضع إطار للسياسة العامة والذي يركز على الناس، قامت الجمهورية اليمنية ببذل جهود حثيثة لرفع مستوى معيشة الفرد وقامت بتفعيل دور الخدمة المحلية لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة. وتبنت السياسات الداعمة لاستثمار القطاع الخاص والأجنبي في مشاريع البنية التحتية. وانخفض مستوى الفقر من ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥.٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

وفي مجال تنفيذ الالتزام الثاني الذي يدعو إلى حسن التدابير على الصعيدين الوطني والدولي، قامت الجمهورية اليمنية بتنفيذ إصلاحات على كل من المستوى القضائي والإداري من خلال إصدار قوانين لمكافحة الفساد ودعم الشفافية، وإصلاحات للسجل العقاري. كما عملت على تبسيط الإجراءات الإدارية وتفعيل عمل النافذة الواحدة للاستثمار. لكن لا يزال الفساد المالي والإداري من العوائق التي تأخر التنمية وتفعيل العمل بالقوانين الصادرة حول هذا الموضوع.

وفيما يخص الالتزام الثالث الذي يركز على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، قامت الجمهورية اليمنية ببناء المدارس والمعاهد الفنية والجامعات، وتمكنت من زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس بمعدل نمو بلغ نحو ٥ في المائة كمتوسط للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وزيادة نسبة الإناث في المدارس بنسبة ٧.٨ في المائة كمتوسط لنفس الفترة. كما تمكنت من زيادة تغطية الخدمات الصحية إلى نسبة تصل إلى ٥٨ في المائة، ومنحت الأطباء والممرضات والمعلمين حوافز عديدة لتوجههم إلى المناطق الريفية. لكن، بالرغم من هذه الجهود الكبيرة، لا تزال نسبة البطالة مرتفعة بحدود ١٤.٦ في المائة في عام ٢٠٠٥، ولا يزال التعليم ضعيفاً ونسبة التسرب مرتفعة.

وفي مجال تنفيذ الالتزام الرابع الخاص ببناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً، قامت الجمهورية اليمنية بتحسين النقل البري والبحري والجوي، والانضمام إلى اتفاقيات الإسكوا المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية والنقل البحري، وزيادة تغطية شبكة الكهرباء وتوصيلات المياه والصرف الصحي. كذلك حققت تقدماً في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات. وقامت الحكومة بترويج للقطاعات الصناعية الواعدة في اليمن، مثل الزراعة والأسماك والصناعات التحويلية والسياحة، التي لا تزال تعاني من ضعف في بنيتها ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وكجزء من تنفيذ الالتزام الخامس الخاص بتعزيز دور التجارة في التنمية، قامت الجمهورية اليمنية بمتابعة عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج مع دول مجلس التعاون الخليجي. وتم تخفيض معدلات التعرفة الجمركية وسيتم في المدى القريب تخفيض الضريبة على الدخل.

وفي إطار تنفيذ الالتزام السادس الخاص بحماية البيئة، قامت الحكومة اليمنية بإنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة وبدأت حملات ترويجية لتعريف الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة.

أما فيما يتعلق بالالتزام السابع الخاص بتعبئة الموارد المالية، قامت الجمهورية اليمنية بعقد "مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية" خلال العام ٢٠٠٦ تمكنت خلاله من الحصول على تعهدات بقيمة ٥ مليارات دولار، كما تمكنت من خفض نسبة الديون الخارجية. واستمرت بالجهود الرامية لتحسين بيئة الاستثمار وعقدت اجتماعاً للترويج لفرص الاستثمار في اليمن خلال العام ٢٠٠٧.

أولاً- سياسة الاقتصاد الكلي

ألف- الأداء الاقتصادي

استمرت الجمهورية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ في بذل الجهود الحثيثة للنهوض بالاقتصاد الوطني ولتحقيق التنمية المستدامة التي من شأنها أن تساعد على التخفيف من الفقر وتحفز معدل النمو الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، أعدت الحكومة الخطط والاستراتيجيات. وبالرغم من عدم قدرة الحكومة على بلوغ كافة الأهداف الواردة في هذه الخطط، إلا أن جهودها توجت بتسجيل معدلات نمو إيجابية. فقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي نمواً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، إذ بلغت نسبة النمو ٣.٨ في المائة عام ٢٠٠٤، و٤.٤ في المائة عام ٢٠٠٥، و٤.٦٥ في المائة عام ٢٠٠٦. ويعود هذا الارتفاع إلى النمو في القطاعات غير النفطية، إذ سجل الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية معدل نمو بلغ نحو ٥ في المائة كمتوسط للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في حين سجل القطاع النفطي نسبة نمو سالبة بلغت ٢.٥ في المائة كمتوسط خلال نفس الفترة (الجدول ١). وبالرغم من الارتفاع المسجل في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يزال أقل من النسبة المستهدفة في استراتيجية التخفيف من الفقر للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ والبالغة ٥.٥ في المائة للعام ٢٠٠٥. كذلك نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لا تزال أقل من النسبة المستهدفة في الخطة لعام ٢٠٠٥ والبالغة ٧ في المائة.

وقد حافظ النمو السكاني خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على المعدل المسجل خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، والبالغ ٣ في المائة في حين بلغ معدل التضخم ١١.٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهو أعلى من المعدل المستهدف في الخطة الخمسية الثانية والبالغ ١٠ في المائة. ويعود سبب معدلات التضخم المرتفعة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى زيادة الإنفاق العام ورفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية المستهلكة محلياً وتطبيق الضريبة العامة على المبيعات، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة وبالتالي ارتفاع الأسعار. ومن المتوقع أن يكون قد سجل معدل التضخم حوالي ٢٠.٨ في المائة عام ٢٠٠٦، كما هو مبين في الجدول ١ أدناه.

في المقابل، تراجع سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأميركي بنسبة ٣.٦ في المائة ليصل إلى ١٩٧.٠٥ ريال للدولار كمتوسط لعام ٢٠٠٦ و١٩٨.٥٨ ريال للدولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧^(١). ولهذا التراجع آثار سلبية على الاستثمار، إذ أنه يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار. كما أن له دور في ارتفاع نسبة التضخم التي تحققت خلال الفترة المذكورة.

من جهة أخرى، ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٥٧٤ دولاراً في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٤٩ دولاراً عام ٢٠٠٤ و٧٦٠ دولاراً عام ٢٠٠٥ بمتوسط نمو بلغ نحو ١١.٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وحققت الحكومة نجاحاً ملحوظاً في مجال تحسين الوضع المالي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، حيث حققت الميزانية فائضاً في عام ٢٠٠٦ قدر بحوالي ١.٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

أما معدل البطالة، فقد ارتفع من ١٢.٤ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٤.٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، وذلك حسب الإحصاءات الرسمية.

(١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي النصف سنوي، التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الاقتصاد اليمني، العدد الأول، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

الجدول ١ - مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٤.٦٥	٤.٣٩	٣.٨٢	٣.٧٤	٣.٩٤	٣.٨٦	النمو الاقتصادي الحقيقي (في المائة)
٤.٥٠	٥.٢٠	٥.٣٤	٤.٨٢	٤.٥٩	٤.٥٤	معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية
(١.٧)	(٠.٨)	(٥.٠)	(٢.١)	معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات النفطية
..	٣	٣	٣	٣	٣	النمو السكاني (في المائة)
..	٧٦٠	٦٤٩	٥٧٤	٥٤٤	٥٢٠	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)
١٩٧.٠٥	١٩١.٤٢	١٨٤.٧٨	١٨٣.٤٥	١٧٥.٦٢	١٦٨.٦٩	سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي
٢٠.٨٤	١١.٨٣	١٢.٥٠	١٠.٨٣	١٢.٢٤	١١.٩١	التضخم
٢٣.٤٨	١٤.٦٢	١١.٩٥	١١.٨٧	٦.٨١	١٠.٦٥	التضخم بدون القات
..	١٤.٣	١٤.٦	١٤.٩	١٣.٨	١٢.٤	البطالة
١.٨٠	(١.١٧)	(٢.٠٠)	(٤.١١)	(٠.٧٦)	٢.٣٩	العجز المالي (الصافي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)

المصادر: وزارة المالية، "نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد السادس والعشرون/الربع الرابع ٢٠٠٦".

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٥، الجهاز المركزي للإحصاء، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السابع، العدد الأول.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ملاحظة: () تعني نسب مئوية سالبة.

.. بيانات غير متوفرة.

باء- بلورة سياسة إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية

استمرت الحكومة اليمنية بجهودها الرامية لبناء أجهزة ومؤسسات الدولة، ومتابعة تنفيذ الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز اللامركزية، وتوسيع المشاركة الشعبية. كما تتبذل الحكومة بذل الجهود لتأهيل الاقتصاد بغرض الاندماج مع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. كما تبذل جهوداً لزيادة التعاون فيما بين القطاعين الخاص والعام وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في الاستراتيجيات والسياسات العامة. وقد بدأت الجمهورية اليمنية عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي في عام ١٩٩٥. ورسمت الحكومة الخطط والاستراتيجيات لتنفيذ برامج الإصلاح والنهوض بالاقتصاد. من بين هذه الخطط، أعدت الحكومة الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٩٥-٢٠٠٠، والخطة الخمسية الثانية للتنمية ٢٠٠١-٢٠٠٥، والخطة الخمسية الثالثة للتنمية ٢٠٠٦-٢٠١٠، واستراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، والرؤيا الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥. كما تعمد الحكومة لتنفيذ أهداف الألفية للتنمية بحلول العام ٢٠١٥، وتطبيق الالتزامات السبعة المنبثقة عن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وتتمحور كل جهود الدولة وأهداف الخطة نحو تحقيق الغاية الأهم في الرؤية الاستراتيجية لليمن في عام ٢٠٢٥، وهي انتقال اليمن من مجموعة أقل البلدان نمواً إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية وتحقيق أهداف التنمية للألفية في عام ٢٠١٥. وخلال الفترة ٢٠٠٤-حزيران/يونيو ٢٠٠٧، اتخذت

الحكومة اليمنية عدة إجراءات وتم تعديل بعض القوانين لتطبيق الإصلاحات الإدارية. ومن بين تلك الإجراءات، نذكر:

(أ) تقييم للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وإعداد "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١٠" (الإطار ١). ونفذت الحكومة البرامج والمشاريع المقررة للخطة الخمسية الثانية والمتعلقة بالبنية التحتية. وتم إصدار قانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٧ بشأن تشكيل مجموعة عمل للمراقبة والتقييم، لتقييم تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠. كما تم إصدار قرار رقم ٦ لعام ٢٠٠٧ لتقييم السنة الأولى من الخطة؛

(ب) تفعيل دور صندوق الخدمة المدنية الذي يهتم بمعالجة أوضاع العمالة الفائضة، ومنح البطاقة الوظيفية الموحدة المعتمدة على نظام البصمة والصورة وذلك لمكافحة الازدواج الوظيفي للعاملين في القطاع العام وبناء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بجميع العاملين، وتوحيد وتحسين نظام المرتبات والأجور. وتم إعداد استراتيجية وطنية للأجور والمرتبات، وصدر قانون رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات بهدف توحيد هيكل الأجور وتقليص الفوارق في سلم الرواتب لدعم الشفافية في التوظيف؛

(ج) تبسيط إجراءات الخدمات الحكومية، خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الخاص وذلك لتحسين مناخ الاستثمار. كذلك تم تبسيط الخدمات العامة المقدمة للجمهور وتوحيد الإجراءات الإدارية؛

(د) تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة وتنويع مصادر الدخل وزيادة مشاركة كافة القطاعات في التنمية من أجل زيادة نصيب الفرد من الدخل؛

(هـ) زيادة الإنفاق على التعليم والصحة مما يؤدي إلى زيادة مستوى التعليم والتدريب والرعاية الصحية، ومما يساعد في التخفيف من عبء الفقر؛

(و) تطوير البنية التحتية، بالأخص الطرق والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه من أجل توفير هذه الخدمات إلى كافة المواطنين؛

(ز) اعتماد الشفافية والشمولية في الموازنة العامة للدولة؛

(ح) اعتماد الحكومة سياسة مالية توسعية، إذ ارتفع الإنفاق العام بنسبة ٢٧ في المائة كمعدل سنوي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥^(٢). إن لهذه السياسة التوسعية في الإنفاق العام أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية في اليمن. لكن ارتفاع أسعار النفط ورفع أسعار المشتقات النفطية أدى إلى خفض القوة الشرائية لدى المواطنين وزيادة الأسعار، مما أدى إلى زيادة مستويات التضخم. وبالتالي، كان لهذا الإجراء آثار إنكماشية على الاقتصاد. كما تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين أولويات السياسة النقدية وأولويات السياسة المالية أدت إلى تقليص الآثار التوسعية للسياسة المالية. ففي حين تتمثل أولويات السياسة النقدية بتأمين استقرار للأسعار وما يتطلبه من إتباع سياسة نقدية تقييدية، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وما كان له من أثر سلبي على النفقات الاستثمارية، وبالتالي قلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية. لذا كان من المطلوب تنسيق أكبر للسياسات المالية والنقدية وتوحيد الأولويات؛

(ط) من أجل تنظيم الدور التنموي الذي تلعبه السلطة المحلية، أقدمت الحكومة على العديد من الخطوات لتعزيز دور وكفاءة السلطة المحلية، منها: إعداد وتدريب وتأهيل كوادر السلطة المحلية لإدارة

(٢) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

الموارد البشرية والمالية ومراقبة الأجهزة التنفيذية، وتعزيز دور المجالس المحلية لتأدية دورها في إعداد مشاريع تنموية وخدمائية. لكن لا يزال أداء السلطة المحلية أقل من المستوى المرجو، إذ أنها تعاني من عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لجهود التنمية ومن ضعف بنيتها التنظيمية والإدارية.

الإطار ١ - الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر في الجمهورية اليمنية (٢٠٠٦-٢٠١٠)

بدأ في عام ٢٠٠٦ تطبيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠، شملت هذه الخطة تقييماً للخطة الخمسية الثانية. وشكل البرنامج الانتخابي للرئاسة لعام ٢٠٠٦ صورة عن الخطة، وتبنى أهم محاورها. وطغت الأجندة الاقتصادية على برنامج الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٦. وركزت أولويات الخطة على ثلاثة محاور:

الأولوية الأولى: تنمية الموارد البشرية: التعليم، الصحة، حرية الصحافة، المرأة؛
الأولوية الثانية: تطوير البنية التحتية خاصة في قطاعات الاستثمار؛
الأولوية الثالثة: التنمية الريفية: تنمية المحافظات.

تختلف الأولويات من محافظة إلى أخرى. تشترك الأولويات في توفير خدمات التعليم والصحة وشبكات الطرق والإنارة، لكنها تختلف من محافظة إلى أخرى حسب الموارد المتاحة بين المحافظات (نفت، زراعة، أسماك، إلخ...). وتضع هذه الخطة هدفاً لتحقيق التنمية وهو تسجيل معدل نمو متوسط بحوالي ٧ في المائة سنوياً، وذلك حسب الاعتبارات التالية:

- ١- حصول اليمن على تعهدات بلغت ٥ مليارات دولار من المانحين خصصت لمشاريع استثمارية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.
- ٢- طرح الخطة سياسات اقتصادية جديدة تعزز من كفاءة التوظيفات وحشد المدخرات القومية للتنمية.
- ٣- توجه نحو استغلال الطاقة غير المستغلة في القطاعات الاقتصادية، واستخدام كافة الطاقات الزراعية في اليمن.
- ٤- تصدير الغاز اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٨.
- ٥- المضي بمؤشرات الحكم الجيد والإدارة الرشيدة والانعكاسات الإيجابية على النمو، حيث هناك توجه من قبل الدولة لتعزيز التقييم السنوي للخطة.

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١٠، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

جيم - تعبئة الموارد المالية

تعتمد الجمهورية اليمنية على مصادر محدودة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من بين تلك المصادر: تصدير النفط، والتجارة، وتحويلات العاملين اليمنيين المقيمين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، والمساعدات الرسمية للتنمية.

تمثل إيرادات النفط الحصة الكبرى من الإيرادات العامة لليمن، لكن مع انخفاض إنتاج النفط، من المتوقع أن تنخفض إيراداته. لذا على الحكومة الاتجاه نحو تنويع مواردها ومصادر الدخل لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات العامة ارتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٩.٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. ويعود هذا النمو في الإيرادات العامة، بالدرجة الأولى وبنسبة كبيرة،

إلى ارتفاع في إيرادات النفط التي تشكل ٧١ في المائة من إجمالي الإيرادات عام ٢٠٠٣، و٥٢ في المائة منها عام ٢٠٠٤، و٧٣ في المائة عام ٢٠٠٥. في المقابل، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بدرجة مهمة وبمعدل نمو بلغ ٤٩.٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، لكن كنسبة من إجمالي الإيرادات، لا تمثل الإيرادات غير النفطية سوى ٢٧ في المائة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٠٥، لذا أثرها على الإيرادات العامة أقل من أثر إيرادات النفط (الجدول ٢).

الجدول ٢ - الإيرادات العامة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

معدل متوسط النمو السنوي (في المائة)	كنسبة من الإجمالي			
	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٢٩.٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي الإيرادات العامة
٢٩.٦	٧٢.٩	٥١.٦	٧١.٤	إيرادات النفط والغاز
٤٩.٦	٢٧.١	٤٨.٤	٢٨.٦	الإيرادات غير النفطية

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

مثلت الصادرات النفطية حوالي ٩٠ في المائة من إجمالي الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. ويعاني هيكل الصادرات السلعية من غياب في التنوع، إذ يقتصر على النفط الخام والمواد الأولية الزراعية والسمكية. وقد شهدت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً خلال نفس الفترة، إذ ارتفعت من ٣٦.٣ في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢.٢ في المائة عام ٢٠٠٥. ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع العالمي لأسعار النفط، حيث ارتفع متوسط سعر برميل النفط اليمني من ٣٦.٦ دولار/برميل عام ٢٠٠٣ إلى ٥١.٣ دولار/برميل عام ٢٠٠٥^(٣). وبالتالي ارتفعت صادرات النفط الخام من ٣١.٩ في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ إلى ٣٦.٨ في المائة عام ٢٠٠٥ (الجدول ٣).

الجدول ٣ - مؤشرات التمويل، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٤٢.٢	٣٧.١	٣٦.٣	٣٨.٤	٣٦.٦	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
٣٦.٨	٣٤.٢	٣١.٩	٣٠.٣	٣٠.١	الصادرات من النفط الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
٣١.٠	٣٠.٦	٣٢.٩	٣٩.١	٣٥.٧	الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
٧٣.٢	٦٧.٧	٦٩.٢	٧٧.٥	٧٢.٣	التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
٣١	٣٩	٤٥	٤٩	٥١	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
٩.٢	١١.٥	١٢.٧	١٣.٠٧	١٣.٧٠	تحويلات العاملين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
(٢.٠)	١.١	٠.١	١	٢	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "عرض وتقييم التقدم المحرز الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥"، نيويورك، ٢٠٠٥.

أما الواردات، فقد انخفضت من ٣٥.٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ إلى ٣١ في المائة عام ٢٠٠٥. وشهدت نمواً هاماً خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بنسبة ٢٦.٤ في المائة. ويعود ذلك إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة نتيجة النمو السكاني وارتفاع قيمة الواردات بسبب ارتفاع الأسعار، وضعف إنتاجية الاقتصاد المحلي وعدم قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلية، وتراجع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

أما كنسبة من إجمالي التجارة الخارجية، تمثل الصادرات النفطية حوالي ٥٠.٣ في المائة منها في عام ٢٠٠٣، في حين تمثل الصادرات غير النفطية ١٧.٣ في المائة فقط والواردات حوالي ٤٢.٤ في المائة في العام نفسه.

تحتل صادرات الأغذية والحيوانات الحية المرتبة الثانية في قائمة الصادرات وتشمل الصادرات الزراعية والسمكية وتمثل ٤.٣ في المائة من الصادرات عام ٢٠٠٣، و٣.٩ في المائة عام ٢٠٠٥. أما المرتبة الثالثة، فتحلتها صادرات المواد الخام غير الغذائية وتشمل الجلود والفلين وألياف النسيج والأسمدة والمعادن الخام^(٤). وتشير هذه النسب إلى ضعف الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة وهيمنة قطاع النفط وما لذلك من آثار سلبية على الميزان التجاري، إذ أن أي تدذب في أسعار النفط يؤثر مباشرة وبشكل كبير على الاقتصاد اليمني. كما يدل هذا على ضعف صادرات قطاع الزراعة والأسماك الذي تتمتع اليمن فيه بميزات نسبية والذي يضم الجزء الكبير من العمالة اليمنية، وعلى الضعف الشديد للصادرات الصناعية بالرغم من وجود فرص واعدة لهذا القطاع^(٥).

أما الواردات، فهي بالدرجة الأولى واردات من الآليات ومعدات النقل التي تمثل حوالي ٢٢.٥ في المائة من إجمالي الواردات عام ٢٠٠٥، والواردات الغذائية المتنوعة. والحيوانات الحية تحتل المرتبة الثانية بنسبة ٢٠.٣ في المائة من إجمالي الواردات في عام ٢٠٠٥^(٦).

وأخيراً، تتوجه الحصة الكبرى من الصادرات اليمنية إلى الصين التي تعد الشريك التجاري الرئيسي لليمن، حيث استوعبت حوالي ٣٥ في المائة من صادرات اليمن عام ٢٠٠٥، تليها تايلند بنسبة ١١.٩ في المائة، وكوريا واليابان بنسبة ٦.٣ في المائة لكل منهما، وهي صادرات نفطية. أما الواردات، فتأتي الإمارات العربية المتحدة في الدرجة الأولى، حيث تمثل وارداتها حوالي ١٨.٦ في المائة من إجمالي الواردات عام ٢٠٠٥، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ٨.٨ في المائة وسويسرا بنسبة ٨.٤ في المائة. ويعود سبب الاستيراد المهم من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى قربهما الجغرافي لليمن وإلى وجود العديد من العاملين اليمنيين في هذين البلدين^(٧).

تراجع الدين الخارجي لليمن من ٥٣٣٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٥١٦٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. كذلك تراجع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٩ في المائة عام ٢٠٠٤

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه.

إلى ٣١ في المائة عام ٢٠٠٥. ويرجع ذلك إلى عدة أمور، منها الإعفاءات التي حصلت عليها من الدول الدائنة والانخفاض الكبير في ديونها من روسيا الاتحادية التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق. أما تحويلات العاملين، فقد حافظت على مستوياتها بحدود ١٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، بالرغم من أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من ١٢.٧ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٩.٢ في المائة عام ٢٠٠٥. إذ أن العمالة اليمنية المتواجدة في دول الخليج هي بالغالب عمالة غير ماهرة، لذا لم تستند بشكل كبير من الفورة النفطية والنمو الهائل الذي شهدته دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية.

كما تمكنت اليمن من الحصول على تعهدات بقيمة ٥ مليارات دولار خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتأتي هذه التعهدات على شكل قروض وهبات وتهدف إلى تمويل الخطة الاستثمارية للتنمية (الإطار ٢).

الإطار ٢ - مؤتمر المانحين

يشكل مؤتمر المانحين أهم حدث في عام ٢٠٠٦، السنة الأولى للخطة الخمسية الثالثة. ويمثل عام ٢٠٠٦ إنطلاق رؤية جديدة لاندماج اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قدم المشاركون خلال مؤتمر المانحين تعهدات تم تخصيصها لبرنامج التنمية. كما تم تحديد المشاريع من حيث أولوياتها وأثر كل مشروع على المجتمع أو المستفيدين، وذلك لأول مرة. والحوار ما زال جارياً مع الدول المانحة لإتمام إجراءات التخصيص.

فقد عقد مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية لدعم جهود التنمية والتخفيف من الفقر وتحقيق الإصلاحات في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في لندن، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي. توج هذا المؤتمر بحصول اليمن على تعهدات بلغت حوالي ٥ مليارات دولار، حوالي ٣.٢ مليار دولار منها على شكل هبات، و١.٨ مليار دولار على شكل قروض. وجاءت المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول المانحة، بتعهدات بلغت المليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة وقطر ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما. كما ترأس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي قائمة المؤسسات الدولية والإقليمية المانحة بتعهدات بلغت ٧٠٠ مليون دولار، يليه البنك الدولي بـ ٤١٥ مليون دولار وصندوق النقد العربي بـ ٢٢٠ مليون دولار. أما قائمة الدول الأجنبية، فتصدرت بريطانيا اللائحة بتعهدات وصلت إلى ٢٩٤ مليون دولار، تليها ألمانيا بـ ١٩٠ مليون دولار وفرنسا بـ ١٣٠ مليون دولار. وسيتم تخصيص هذه التعهدات لتمويل البرنامج الاستثماري العام ٢٠٠٧-٢٠١٠. وقد تم تخصيص حوالي ٥٩ في المائة منها وتم التوقيع على مذكرات تفاهم بشأن ١١.١ في المائة فقط.

الجهة المانحة	مبلغ التعهد (بالمليون دولار)
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	١.٣٠٠
المملكة العربية السعودية	١.٠٠٠
سلطنة عمان	١٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٠٠
دولة قطر	٥٠٠
دولة الكويت	٢٠٠
المؤسسات الدولية والإقليمية	١.٨٤٧
البنك الإسلامي للتنمية	٢٠٠
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي	٧٠٠
البنك الدولي	٤١٥
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٧٠
صندوق الأوبك	٢٠
صندوق النقد العربي	٢٢٠
المفوضية الأوروبية	١٠٠

٩٠	منظومة الأمم المتحدة
٣٢	الصندوق العالمي لمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)
	الإطار ٢ (تابع)
٩١٩.١	الدول الثنائية الصديقة
٩	الدنمارك
١٣٠	فرنسا
١٩٠	ألمانيا
١٢	إيطاليا
٨٢	اليابان
٤٠	كوريا
٩١.١	هولندا
٢٦	إسبانيا
٢٩٤	بريطانيا
٤٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٥.٠٦٦.١	الإجمالي

المصدر: شركة التنمية والتخفيف من الفقر، نشرة دورية تصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، "إجمالي التخصيصات للمشاريع والبرامج الموقع عليها ونسبتها إلى إجمالي التعهدات"، ص ٣.

وقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإنشاء نظام النافذة الواحدة لتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمساعدات والقروض من المانحين بغرض تحسين فاعلية المساعدات الخارجية. والهدف هو اختصار مدة الإجراءات من ٤٠ يوماً إلى يومين فقط. ومن المتوقع أن يبدأ العمل فيها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وعقد لقاء المتابعة التشاوري الأول لمؤتمر المانحين بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً في عام ٢٠٠٥، إذ سجلت نسبة سالبة عام ٢٠٠٥ بلغت ٣٠٢.١ مليون دولار و ٢ في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الشريك التجاري الأول لليمن، والمستثمرون الخليجيون يحتلون المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن في القطاعات غير النفطية. وبناء على التراخيص التي منحتها الهيئة العامة للاستثمار إلى المستثمرين الأجانب بعيداً عن قطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، فإن التوجه العام للاستثمارات الأجنبية يتجه نحو قطاع الخدمات بنسبة تصل إلى حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. وتتوزع على قطاعات التعليم والصحة والنقل والخدمات الأخرى، في حين يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى ٢٧ في المائة، والقطاع السياحي المرتبة الثالثة بنسبة ١٥ في المائة^(٨). هذا ومن الملاحظ أن الجمهورية اليمنية، كغيرها من أقل البلدان نمواً، ينخفض نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ضعف البنية الاقتصادية وافتقارها للموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة وغيرها من المشاكل التي تعاني منها.

دال - دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق

(٨) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي النصف سنوي، التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الاقتصاد اليمني، العدد الأول، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على مسح أجراه البنك الدولي لتقييم الاستثمار وبيئة عمل القطاع الخاص في عام ٢٠٠٥، فقد تم تحديد مجموعة المعوقات التي تؤثر ببيئة الاستثمار في اليمن. ومن أهم هذه المعوقات^(٩):

- ١ - عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وضعف النظام القانوني.
- ٢ - تزايد نسبة الضريبة المفروضة وعدم فعالية الجهاز الضريبي والجمركي.
- ٣ - تفشي الفساد في الإدارات الحكومية وارتفاع تكاليف الحصول على تراخيص للقطاع الخاص، وارتفاع تكلفة التمويل، وطول المدة الزمنية اللازمة للإجراءات الإدارية، وارتفاع تكاليف الحصول على أراضي والمشاكل ذات الصلة.
- ٤ - تفشي التهريب عبر الحدود والمنافذ المختلفة، مما يؤدي إلى منافسة غير عادلة.
- ٥ - ضعف مستوى خدمات البنية التحتية، وضعف المهارات والخبرات الفنية للقوى العاملة المحلية.

لمكافحة هذه المعوقات، تتابع اليمن الجهود لتعزيز كفاءة السوق وتحسين الأداء الاقتصادي. ومن بين الجهود التي قامت بها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧:

(أ) متابعة التحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باتخاذ عدة إجراءات وتطوير سياسات لتمكينها من الانضمام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل الخاص لانضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية وتم خلاله عقد اجتماعات ثنائية بين اليمن وبعض شركائها التجاريين (الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان)، تم التفاوض خلالها حول العروض الأولية للنفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات. كما عقدت في تموز/يوليو ٢٠٠٦ الدورة الثالثة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، ويجري التحضير للدورة الرابعة. إن اليمن في المرحلة الأخيرة من الإعداد النهائي لقائمة السلع والخدمات للانتهاج من المواضيع العالقة والقضايا المتعلقة بالفريق المناظر. وإحدى القضايا العالقة هي قضية الإغراق. لكن لا تزال هناك إشكاليات في قضايا الخدمات، وقضايا التعرف الجمركية، وبعض القوانين والمحظورات، والقيود على السلع والخدمات، وقضايا الإصلاحات. وقد باشرت اليمن بإعادة هيكلة بعض القطاعات، وتم تأليف لجنة وطنية للإشراف على المفاوضات وهي برئاسة وزير التجارة والصناعة. وتقوم باجتماعات شهرية لتجميع جهود كافة مؤسسات الدولة للتحضير للانضمام؛

(ب) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ اتخذ قرار بشأن أهمية تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج مع دول مجلس التعاون الخليجي. وتتابع اليمن بذل الجهود لذلك، وقد تم إنجاز عدة خطوات في هذا المسار. فقد عقد اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وبحضور وزير الخارجية اليمني واتفق الحضور على اندماج اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي على أساس مسارين: المسار الأول: التأهيل التنموي؛ والمسار الثاني: التأهيل البشري (الصحة، والتعليم والبنية التحتية). وتم عقد مؤتمر للمانحين لتحقيق التزام من دول مجلس التعاون الخليجي لدعم هذين المسارين، وفتح الاستثمار في اليمن للاستثمار الخليجي وتعزيز دور القطاع الخاص. والهدف الأساسي من المؤتمر هو ردم الفجوة بين اليمن وأقل دولة نمواً في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تحقق الاندماج في العديد من القطاعات، كالتربية مثلاً. وتم توقيع عدة اتفاقيات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال التعاون في مجالات التعليم، والتدريب، والجمارك، واتفاقيات ثقافية، واتفاقيات مناطق حرة. وتبذل اليمن جهوداً كبيرة للحصول على قوانين قربية

من قوانين دول مجلس التعاون الخليجي، أي اعتماد المقاييس الخليجية، بحيث يتم باستمرار مراجعة بعض قوانين التجارة والاستعانة بالقوانين الخليجية؛

الإطار ٣ - الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا إلى الجمهورية اليمنية بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية

بدأت الإسكوا تقديم الخدمات الاستشارية إلى الجمهورية اليمنية بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٦، وقبل اتخاذ قرار رسمي بالانضمام، حيث أعدت دراسات ومناقشات على أعلى مستوى بشأن إيجابيات وسلبيات الانضمام مع الأخذ في الاعتبار أن اليمن من أقل البلدان نمواً. وبالتالي، تضمنت المناقشات تجربة أقل البلدان نمواً في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وضعت خطة لمفاوضات الانضمام بعد أن اتخذت اليمن قرارها بتقديم طلب عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية واستمرت المساعدات الفنية من الإسكوا وبشكل دائم ومنظم، حيث شملت تلك المساعدات الملفات الآتية:

- ١ - إعداد مذكرة السياسات التجارية التي ستقدمها اليمن كأساس للمفاوضات ومراجعتها وترجمتها إلى الإنكليزية.
- ٢ - تلقي أسئلة الشركاء التجاريين ومراجعة الردود التي قدمتها الجهات اليمنية المختصة.
- ٣ - التحضير لعرض السلع (التثبيت الجمركي) ومناقشته مع الجهات المعنية.
- ٤ - التحضير لعرض الخدمات مع القطاعات الخدمية المعنية.

وقد تضمن برنامج الإسكوا للمساعدات الفنية عقد دورات تدريبية متخصصة في موضوعات مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي، وبرنامج عمل مفاوضات التجارة العالمية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واستعراض بدائل التثبيت الجمركي مع وزارة المالية (الجمارك)، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الاجتماعات مع اللجنة الوطنية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومكتب التنسيق مع منظمة التجارة العالمية، وغرفة التجارة في صنعاء.

وقد قطعت اليمن شوطاً متقدماً في مفاوضات الانضمام حيث تم تقديم عروض السلع والخدمات، وبدأت بعض المفاوضات الثنائية مع شركاء اليمن الرئيسيين. ويؤخذ في الاعتبار وضع اليمن كبلد من أقل البلدان نمواً وما تتيحه اتفاقات التجارة العالمية من مرونة في الالتزامات، ومن بينها الالتزامات المحددة في السلع والخدمات.

هذا وتدرس في الوقت الحالي تلبية طلب وزارة التخطيط اليمنية بشأن وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير البترولية اليمنية، وذلك في ضوء أهداف خطة التنمية في اليمن والانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية فور الانتهاء من المفاوضات.

(ج) تخفيض التعرفة الجمركية في شرائح متعددة إلى شريحتين وإلغائها عن مواد أساسية كالقمح والدقيق والدواء وغيرها. وتم تعديل التعرفة الجمركية ليبلغ أقصاها ٢٥ في المائة وأدناها ٥ في المائة؛

(د) إصدار قانون المزايدات والمناقصات والمشتريات الحكومية والخاص بتنظيم مشتريات الدولة لتعزيز الشفافية وبصدد إقامة هيئة مستقلة معنية بالبت النهائي في قضايا المشتريات، وإصدار قانون مكافحة الفساد؛ وتم إعلان الهيئة العليا لمكافحة الفساد. كما تم إصدار قانون الذمة المالية، وبموجبه على أي موظف عام يعين بموقع ما أن يقدم إقراراً بذمته المالية؛

(هـ) عقد مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن في صنعاء خلال الفترة ٢٢-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لتعريف المستثمرين العرب والخليجيين، بالدرجة الأولى، بفرص الاستثمار المتوفرة في اليمن وللترويج لبيئة الاستثمار. هذا وقد تم فتح المجال للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية، وتم عرض حوالي ١٠٠ فرصة بقيمة تتراوح ما بين ٥-١٠ مليارات دولار. وبدأ العمل بنظام "النافذة الواحدة" في الهيئة العامة للاستثمار والهادفة إلى تسهيل وتقليص إجراءات التسجيل للمستثمرين وإزالة التعقيدات الإدارية؛

(و) السماح لشركة رابعة بدخول سوق الهاتف النقال، كما تم كسر احتكار الشركة الوطنية، الخطوط الجوية اليمنية، لعملية الشحن الجوي من خلال السماح لشركات أجنبية بالدخول إلى هذا القطاع؛

(ز) التوقيع على اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع العديد من الدول العربية والأجنبية كان آخرها مع المغرب في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس الأموال دون فرض أي ضريبة على الشركات أو الأفراد إلا مرة واحدة منعاً للازدواج الضريبي^(١٠)؛

(ح) البدء بمشروع رفع كفاءة قطاع التجارة بتمويل من بعض المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهادف إلى خلق نافذة واحدة. وهو ينقسم إلى جزئين: يدوي وآلي. الأول للتأكد من الوثائق، والثاني عبر الإنترنت لدفع الرسوم. وبدأ العمل بالجزء اليدوي المخصص لاستقبال الطلبات ولاختصار الوقت والجهد على الراغبين بالتقدم، وبالأغلب تحدد مواعيد للرد على الطلبات للحد من استخدام الوساطة والنفوذ. ويتم العمل على التدوين الإلكتروني لجميع الشركات الأجنبية، بما فيها الشركات العاملة في مجال النفط. وهناك محاولة لربط المحافظات بالنظام كي تؤدي العمل ذاته، وقد تم إرسال بعض الأجهزة إلى بعض المحافظات؛

(ط) البدء بنظام الأرشيف الإلكتروني وإعداد نظام إلكتروني لحفظ بيانات الموظفين. كما تم بناء قاعدة بيانات للتجارة الداخلية والخارجية؛

(ي) مشاركة اليمن في العديد من المعارض في الدول العربية وخارجها، حيث تقوم بعمليات ترويج المناطق الصناعية وغيرها من القضايا المهمة؛

(ك) توسيع القطاعات ذات الفرص الاستثمارية الواعدة كالسياحة، والأسماك، والصناعات التحويلية، والتعدين، والرخام، والحديد، والزنك. وقد حصلت بعض التطورات في مجال البيئة الاستثمارية، إذ تم إقرار مصفوفة تحرير البيئة الاستثمارية من القيود. وقد احتوت على كل الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص وجرى العمل على حلها بإطار زمني متوسط وطويل الأجل. وتم إطلاق حزمة من الإصلاحات في البيئة الاستثمارية سيتم العمل على تنفيذ البعض منها والبعض الآخر قيد الدرس، منها إنشاء مجلس اقتصادي وإجتماعي، وتنظيم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني، ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع البيئية التحتية، وإنشاء السجل العقاري للأراضي، وتوفير الخدمات التحتية للمناطق الصناعية؛

(١٠) نيوزيمن، ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، "المصادقة على تجذب الازدواج الضريبي بين اليمن والمملكة المغربية"،

(ل) إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بمشاركة كافة الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص بهدف تسهيل إجراءات استيراد وتصدير وعبور البضائع الدولية في اليمن.

الإطار ٤ - مؤتمر فرص الاستثمار

نظمت وزارة التجارة والصناعة في اليمن، وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ومجموعة الاقتصاد والأعمال، "مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن" الذي عقد في صنعاء خلال الفترة ٢٢-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. يقع هذا المؤتمر ضمن جهود اليمن لإصلاح الاقتصاد اليمني والاندماج باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ويهدف إلى عرض مجموعة من الفرص الاستثمارية في اليمن، ويتوجه بالدرجة الأولى إلى المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي. لذا، يركز المؤتمر على إظهار استعداد اليمن إلى إعادة النظر في بعض القوانين، وتحديث البعض الآخر وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن الحكومة على استعداد لتسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم المزيد من الحوافز واعتماد النافذة الواحدة في الهيئة العامة للاستثمار التي تم منحها جميع الصلاحيات الخاصة بالاستثمار. كما ستعمل الهيئة العامة للأراضي ضمن الهيئة العامة للاستثمار، وستتمتع بجميع الصلاحيات المتعلقة بالاستثمار. وستقوم الهيئة بتقديم الأراضي بأسعار تشجيعية للمستثمرين على أن يبدأ المشروع بفترة لا تتعدى الـ ٦ أشهر من تاريخ استلام الأرض.

كان هذا المؤتمر بمثابة ملتقى، قدم من جهة فرصة للمستثمرين لعرض مخاوفهم وملاحظاتهم ومن جهة ثانية فرصة للحكومة اليمنية لتقديم كافة الضمانات التي يطلبها المستثمرون ومناسبة لعرض فرص الاستثمار المتاحة في اليمن. وهدف هذا المؤتمر إلى الترويج لفرص الاستثمار المتوفرة في اليمن، وعرضاً للبيئة الاستثمارية التي نتجت عن إصلاحات متعددة وباتت البيئة الاستثمارية خالية من العوائق. وأظهرت الحكومة كل استعداد لبذل المزيد من الجهود لتحسين البيئة ولتبدد مخاوف المستثمرين.

تم عرض حوالي ١٠٠ فرصة بقيمة تتراوح ما بين ٥-١٠ مليارات دولار في القطاعات التالية: الصناعة، والزراعة، والاتصالات، والسياحة، والنفط والمعادن (استكشاف واستغلال النفط)، والغاز، وتوليد الطاقة الكهربائية، والصناعات التحويلية المتوسطة والثقيلة، ومشاريع لتحلية المياه، والإسكان، والصحة، والزراعة والأسماك، واستثمارات في البنية التحتية كالسكك الحديدية، والمناطق الحرة؛ وفي قطاع الخدمات، مثلاً التعليم، والصحة كإنشاء مستشفيات متخصصة، ومصانع لإنتاج الأدوية والمستلزمات الصيدلانية المتنوعة. كما توزعت الفرص الاستثمارية على مختلف المناطق، ومنها مناطق ريفية، كالترويج لثلاثة فنادق في مناطق ريفية، وثلاث مناطق صناعية (عدن، والحديدة وحضرموت). وتم منح المستثمرين فترة سماح من دفع رسوم الإيجار من ٧-١٠ سنوات.

خلال اليوم الأول من مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن، تم التوقيع على ١٣ اتفاقية في مجالات النفط والتعدين والسياحة والصناعات التحويلية وغيرها، بتكلفة بلغت حوالي ٢.٧ مليار دولار^(*). وقد تم ترويج للفرصة الاستثمارية بالتوازي مع البيئة الاستثمارية لكل فرصة.

أعلن الرئيس اليمني خلال المؤتمر عن استعداد اليمن لمراجعة العديد من القوانين لتشجيع الاستثمار، مثل قوانين المصارف، والتجارة، والضرائب، والجمارك. وكان المطلب الأساسي للمستثمرين تحسين البيئة الاستثمارية، خاصة حل مشكلة تسجيل الأراضي ولم يكن المطلب الحصول على مزيد من الحوافز.

ختم المؤتمر أعماله بالاتفاق على عقد مؤتمر دوري للفرص الاستثمارية في العام ٢٠١٥.

^(*) جريدة "الثورة"، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، رئيس الجمهورية: نحن والأشقاء شركاء في المصالح والتطلعات. سنقدم كل التسهيلات للمستثمرين وسنتعامل معهم عبر نافذة واحدة". ص ١.

هاء- تقوية العلاقة التشابكية بين القطاعات الاقتصادية

تتوجه الحكومة نحو دعم الصناعات التحويلية لما لهذا القطاع من آثار على الاقتصاد ككل، إذ لهذا القطاع علاقة قوية بالقطاعات الأخرى ويساهم في توليد فرص عمل عديدة. وتتمتع اليمن بموارد طبيعية متعددة، وقد تم تحديد مناطق صناعية حرة وتقديم إعفاءات جمركية وضريبية للمستثمرين فيها. كما شجعت الحكومة القطاع الخاص والأجنبي على الاستثمار في البنية التحتية، إذ أن هذا القطاع مهم جداً لتحسين البيئة الاستثمارية وضروري لتحفيز النمو.

كما دعمت الحكومة الاستثمار في قطاع السياحة، إذ للسياحة دور مهم في تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعات التقليدية، كذلك لها مساهمة في تحسين القطاع الزراعي عن طريق زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وصناعة الأغذية. كما لها دور في تبسيط الخدمات الأساسية مثل الاتصالات والمواصلات والنقل وغيرها من الخدمات المرتبطة مباشرة وغير مباشرة بقطاع السياحة. كما للسياحة مستقبل واعد في التنمية إذا ما تم حل المشاكل التي تعاني منها، وخاصة البنية التحتية وتوفير الأمن في المناطق السياحية والطرق المؤدية إليها، واعتماد سياسة ترويجية نشطة.

ثانياً - التنمية والتطورات القطاعية

استمرت الحكومة اليمنية ببذل الجهود لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وتوسيع وتنويع مصادر الدخل من خلال حشد موارد القطاع الخاص إلى القطاعات غير النفطية. وتم إقرار المشاريع بما يحقق هذا الهدف. ويمثل القطاع النفطي حوالي ٣٥.٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، في حين لا يمثل قطاع الصناعة التحويلية الواحد سوى ٧ في المائة منه (الجدول ٤). كما أن قطاع الأسماك يمكن أن يكون من القطاعات التي تساهم في التنوع الاقتصادي وتحقيق مورد إضافي من العملات الأجنبية؛ فالشواطئ اليمنية تعتبر من أغنى الشواطئ في الثروة السمكية، ولذلك باستطاعة اليمن أن تحقق نمواً سريعاً في هذا القطاع المهم شرط أن تتوفر لها الموارد المالية والبشرية. كما أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الواعدة التي تحقق التنوع الاقتصادي في حالة حل المشاكل الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع.

الجدول ٤ - التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية)

٢٠٠٦ ^(*)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
١٢.٨	١٠.٥٤	١١.٧٣	١٢.٨٨	١٣.٣٤	١٤.١٢	الزراعة، والغابات، والصيد
..	٢.٨٥	٣.٣٥	٣.٦٨	٣.٧٩	٤.٠٧	منها القات
٣١.٧	٣٥.٧٢	٣١.٠٧	٣٠.٣٥	٣٠.٠٢	٣١.١٣	الصناعات الاستخراجية
..	٣٥.٦٣	٣٠.٩٦	٣٠.٢٤	٢٩.٩١	٣١.٠٢	منها استخراج النفط
٥.٣	٧.١٣	٧.٣٧	٦.٤٧	٦.٣٩	٦.٠٥	الصناعات التحويلية
٦.١	٥.٤٤	٥.٩٠	٥.٣٢	٤.٨٤	٤.٤٩	البناء والتشييد
١٣.٣	١٢.٨٢	١٣.٩٦	١٣.٤٥	١٣.١١	١٢.٥١	تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق، والإصلاح
١١.١	١٠.٩٧	١١.٣٦	١١.٩٥	١٢.٣٩	١٢.٤٤	النقل، والتخزين، والاتصالات
٧.٤	٦.٣٧	٧.١٤	٧.٤٣	٧.٤٧	٨.١١	التمويل، والتأمين، وخدمات الأعمال
١٠.٣	١١.٠١	١١.٤٧	١٢.١٥	١٢.٤٤	١١.١٥	قطاعات أخرى

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٥، الجهاز المركزي للإحصاء، تشد-رين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(*) تقديرات أولية.

ألف - البنية التحتية

عملت الحكومة خلال السنوات الماضية على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع البنية التحتية. وبذلت جهوداً حثيثة لتطوير البنية التحتية بمختلف أقسامها.

يعد قطاع النقل بمثابة الشرايين للاقتصاد، فأى تطور يطرأ على هذا القطاع يؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني، إذ أنه يحسن من الترابط بين المناطق ويسهل من عملية انتقال الأشخاص والبضائع، مما يقلل من تكلفة الإنتاج ويؤثر بالتالي إيجاباً على الأسعار والاستهلاك والاستثمار ويحد من التضخم. لذلك شهد قطاع النقل خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ تطورات إيجابية على صعيد النقل البري، والنقل البحري، والنقل الجوي.

فيما يخص قطاع الطرق والنقل البري، بذلت الحكومة جهوداً حثيثة في هذا الإطار، إذ استكملت جهودها الرامية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع، كما أكملت جهودها لتوسيع وشق وسفلتة الطرق الرئيسية والفرعية التي تربط مختلف المناطق والمحافظات. وانضمت اليمن إلى اتفاقيتي الطرق الدولية والسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي اللتين أعدتهما الإسكوا. من هنا فقد زادت أطول الطرق الاسفلتية من ٩٨٥١ كيلومتراً عام ٢٠٠٣ إلى ١١٣٩٥ كيلومتراً عام ٢٠٠٥، بنمو بلغ ٧.٧ في المائة. كما ارتفعت أطول الطرق الحصوية من ١٢٠٧٣ كيلومتراً عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٩٦٨ كيلومتراً عام ٢٠٠٥، بنمو وصل إلى ١٠.٩ في المائة. لكن، وبالرغم من النمو الملحوظ في قطاع الطرق والنقل البري، إلا أن محدودية الطرق المسفلتة مقارنة بالطرق الحصوية والترابية، وعدم كفاية الموارد المالية للصيانة لا يزال يعيق نمو وكفاءة النقل البري، و٤٠ في المائة من الطرق سيئة وبحاجة لصيانة^(١١).

نظراً لأهمية قطاع الموانئ والنقل البحري في التجارة الخارجية، بذلت الحكومة جهوداً لتنمية هذا القطاع وتحسين كفاءته من خلال تزويد الموانئ باليات ومعدات حديثة لاستقبال السفن وتحسين عمليات الشحن والتفريغ. كما تم إشراك القطاع الخاص في إدارة بعض الموانئ، كميناء الحاويات في المنطقة الحرة في عدن. إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من تدني مستوى الخدمات مقارنة بالموانئ المجاورة وضعف التجهيزات والمنشآت وعدم كفاية التمويل اللازم لتطوير الموانئ القائمة وإنشاء موانئ جديدة. فقد شهد هذا القطاع تراجعاً في بعض مؤشراتته، إذ انخفض عدد السفن الداخلة للموانئ اليمنية من ٤٨٣٣ سفينة عام ٢٠٠٣ إلى ٣٠٨٩ سفينة عام ٢٠٠٥، في حين ارتفع إجمالي الحمولة الصافية المسجلة من ٩٧٤٣ ألف طن عام ٢٠٠٣ إلى ٢٤٣٦٣ ألف طن عام ٢٠٠٥^(١٢).

أما فيما يخص المطارات والنقل الجوي الذي يشكل وسيلة الاتصال المثلى بالعالم الخارجي، تملك اليمن ١٤ مطاراً، ٦ منها دولية و٨ داخلية. وقد واصلت الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ جهودها لتطوير وتوسيع وتحسين المطارات لتمكينها من استقبال كافة الطائرات ولتطوير عمليات الشحن وتحسين حركة المسافرين. وارتفع عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الدولية من ٨٨٨ ألف مسافر عام ٢٠٠٣ إلى ١٢٤٢ ألف مسافر عام ٢٠٠٥، بمعدل نمو قدره ٤٠ في المائة، كما ارتفع عدد الركاب عبر الرحلات الداخلية من ٣٧٦ ألف مسافر عام ٢٠٠٣ إلى ٤٣٤ ألف مسافر عام ٢٠٠٥، بمعدل نمو قدره ١٥.٤ في المائة. كما ارتفعت حركة الشحن بمعدل نمو بلغ ٢٩.٦ في المائة من ١٦.٩ ألف طن عام ٢٠٠٣ إلى ٢١.٩ ألف طن عام ٢٠٠٥. وشهدت هذه الفترة تطوراً هاماً تمحور حول السماح لشركات الطيران الأجنبية بالدخول في عمليات الشحن الجوي بعد أن كانت هذه العملية حكراً على الخطوط الجوية اليمنية، الشركة الوطنية. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تم التوقيع على اتفاقية تمويل المرحلة الثانية من مشروع تطوير وتحديث مطار صنعاء الدولي. وتضم هذه المرحلة بناء مبان جديدة وتحديث شبكات الخدمات ومواكبة التقنيات الحديثة للخدمات الجوية^(١٣).

(١١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. <http://www.mpic-yemen.org>

الجدول ٥ - مؤشرات قطاع النقل، للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١١٣٩٥	١٠٥٥٥	٩٨٥١	أطول الطرق الإسفلتية (كم)
١٤٩٦٨	١٣٥٠٦	١٢٠٧٣	أطول الطرق الحصوية (كم)
٣٠٨٩	٢٨٢٨	٤٨٣٣	عدد السفن الداخلية
١٢٤٢	١٠١٨	٨٨٨	عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الدولية (بالآلاف)
٤٣٤	٤٣٠	٣٧٦	عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الداخلية (بالآلاف)
٢١.٩	١٩.٤	١٦.٩	إجمالي البضائع المفرغة والمشحونة في المطارات الدولية (ألف طن)

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

الإطار ٥ - النقل البحري في الجمهورية اليمنية

قامت الإسكوا بمساعدة الجمهورية اليمنية في إعداد مسودة قانون وتعليمات الموانئ البحرية، الذي سيكون أول قانون شامل للموانئ البحرية في الجمهورية اليمنية. وتقوم وزارة النقل باستكمال إعداده تمهيداً لإصداره خلال هذا العام.

وبالنظر للاهتمام الكبير الذي توليه الجمهورية اليمنية للنقل البحري، فإنها قد رصدت توظيفات استثمارية كبيرة للنهوض بقدرات الموانئ وتعزيزها، سواء كان ذلك من جهة البنية التحتية الأساسية، كإنشاء الموانئ والأرصعة الجديدة وتوسيع وتعميق الأرصفة القائمة، أو في مجال توفير مختلف التجهيزات والآليات والمعدات اللازمة للتعامل مع السفن بأنواعها، ومناولة البضائع بأشكالها. ومن منطلق الاهتمام بالنقل البحري وتطويره على أسس علمية سليمة، حيث تأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد على المدى المنظور، وضعت وزارة النقل ضمن أولوياتها إعداد دراسة استراتيجية لتطوير الموانئ اليمنية خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة. تضمنت الدراسة مراجعة وتحديث المخططات العامة للموانئ القائمة وتحديد المواقع المرشحة لإقامة موانئ جديدة ووظيفة كل منها، والنهوض بمستويات كفاءة وفعالية الخدمات التي تقدمها الموانئ من خلال مراجعة وتحديث الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية والمالية للموانئ (بما في ذلك استخدامات الحاسوب الآلي)، ومراجعة وتحديث أسس احتساب تعريفة وأجور الخدمات والتسهيلات، ووضع خطط وبرامج للتدريب والتأهيل للعاملين في الموانئ.

باء - تكنولوجيا المعلومات

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاعات المهمة في الاقتصاد، إذ أنه يلعب دوراً مهماً في ربط المناطق ويعد مؤشراً مهماً يأخذه المستثمر بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار. وإدراكاً لأهمية هذا القطاع، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتنميته، وشهدت السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ تطورات إيجابية يمكن تلخيصها بما يلي: تم استبدال السنترالات القديمة بسنترالات رقمية حديثة، وتم تنفيذ المرحلة الثانية من مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. كما تم إنشاء مدن مماثلة لها في المحافظات، وتوسيع وتحديث آليات تقديم خدمات الانترنت، وتم السماح لشركة رابعة لدخول سوق الهاتف النقال لزيادة التنافسية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوسيع وتطوير شبكة المعلومات البريدية ورفع مستوى التغطية البريدية. وكنتيجة لهذه الجهود، ارتفعت سعة محطات الهاتف من ١١٦١ ألف خط عام ٢٠٠٣ إلى ١٢٧٨ ألف خط عام ٢٠٠٥ ليرتفع بالتالي المعدل من ٣.٥ هاتف لكل مواطن عام ٢٠٠٣ إلى ٤.٤ هاتف لكل مائة مواطن. أما النمو الكبير، فكان من نصيب عدد مشتركى الإنترنت الذي ارتفع من ٢٨.٨ ألف مشترك عام ٢٠٠٣ إلى ١٠٩ آلاف مشترك عام ٢٠٠٥. كما ارتفع عدد مستخدمي الهاتف النقال من ٦٧٥ ألف مستخدم عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٧٧ ألف مستخدم عام ٢٠٠٥. لكن من الملاحظ أن التغطية الريفية لا تزال ضعيفة، إذ

أن سعة محطات الهاتف في الريف بلغت ١٥٢ ألف خط في حين أن ١٢٤.٩ ألف خط يعمل. أما فيما يخص البريد، فشهد نمواً متواضعاً خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إذ ارتفع عدد المكاتب البريدية من ١٩٢ مكتباً عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢ مكتباً عام ٢٠٠٥. ويواجه قطاع البريد مشكلة ترقيم المنازل وتسمية الشوارع.

الجدول ٦- تطور خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٢٧٨	١٢٤٤	١١٦١	سعة محطات الهاتف (بالألف)
٩٠١.٤	٧٩٨.١	٦٨٤.٩	عدد خطوط الهاتف العامل (بالألف)
١٥٢.٢	١٢٨.٤	١٠١.٣	سعة محطات الهاتف الريفية (بالألف)
١٢٤.٩	٩٦.٠	٦٢.٦	عدد خطوط الهاتف العامل في الريف (بالألف)
٤.٤	٤.١	٣.٥	الكثافة الهاتفية (هاتف/مائة مواطن)
١٠٩.١	٧٤.٦	٢٨.٨	إجمالي مشتركى الإنترنت (بالألف)
٢٢٧٧	١٤٨٣	٦٧٥	إجمالي مستخدمي الهاتف النقال (بالألف)
١١١٢٠	٧٥٣٠	٤٨٥١	عدد مراكز الاتصال ومقاهي الإنترنت
٦٧.٣	٥٣	٤٣.٧	عدد مشتركى الهاتف الدولي
٢٠٢	١٩٢	..	عدد المكاتب البريدية
١٠٤	١٠٣	..	متوسط عدد السكان لكل مكتب بريدي واحد

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

جيم- الطاقة

في قطاع الكهرباء، تمكنت الدولة من زيادة القدرة التوليدية الكهربائية بنسبة ١٢ في المائة كمتوسط للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، كما ازداد عدد المشتركين في الكهرباء من ٩٩٦ ألف مشترك عام ٢٠٠٣ إلى ١١٢٢ ألف مشترك عام ٢٠٠٥ مما أدى إلى ارتفاع التغطية في الحضر من ٣٨ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢ في المائة عام ٢٠٠٥. لكن لا يزال هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة تتمثل بعدم كفاية الموارد المالية المخصصة له، وضرورة تحديث محطات توليد الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع التي أصبحت قديمة جداً^(١٤).

دال- المياه والصرف الصحي

فيما يتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي، تم خلال السنوات الماضية إعادة هيكلة القطاع وإنشاء مؤسسات محلية مستقلة لإنتاج وتوزيع المياه في الحضر. فقد ارتفعت توصيلات المياه في الحضر بنسبة ١٣.٣ في المائة كمتوسط للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وازداد عدد المستفيدين من شبكة المياه من ٣ ملايين نسمة عام ٢٠٠٣ إلى ٣.٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٥، وبذلك تبلغ نسبة التغطية في الحضر حوالي ٦٦ في المائة عام ٢٠٠٥. كما تشير التقديرات إلى أن ١٢.٣ في المائة فقط من المساكن تتمتع بإمدادات للصرف الصحي، وهو معدل متدنٍ جداً. وتمثل مشكلة المياه عائقاً كبيراً أمام التنمية، إذ أنها تعيق الأنشطة الزراعية

(١٤) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

والصناعية وتؤثر سلباً على المستوى المعيشي للفرد^(١٥). ومن أبرز الأسباب التي تعيق نمو هذا القطاع قدم شبكات المياه وعدم كفاية المخصصات لهذا القطاع.

الجدول ٧ - تطور خدمات المياه والصرف الصحي

متوسط معدل النمو (في المائة)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٣.٣	٣.٤	٣.٣	٣	أعداد المستفيدين من خدمات المياه في الحضر (مليون نسمة)
١.٥	٦٦	٦٥		التغطية لخدمات توصيل المياه إلى إجمالي السكان (كنسبة مئوية)
١٨.٨	١.٩	١.٦		أعداد المنتفعين من خدمات الصرف الصحي (مليون نسمة)
	١٤.٠٥	١٤.٠٠	١٣.٨١	عدد سكان الريف (مليون نسمة)
	٧.١٠	٧.٠٠	٦.٩٢	عدد المستفيدين من إمدادات المياه الريفية (مليون نسمة)
	٥٠.٥٣	٥٠	٥٠.١١	نسبة التغطية (في المائة)

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

كما شهد قطاع المياه في الريف نمواً مشابهاً لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب، إذ أن نصف سكان الريف لا يستفيدون بعد من إمدادات المياه.

هاء - الزراعة والأسماك

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات في الاقتصاد اليمني، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويحتل المرتبة الأولى من حيث العمالة إذ يضم حوالي ٥٤ في المائة من العمالة اليمنية ويمتد على مساحة كبيرة من البلاد.

شهد هذا القطاع نمواً متواضعاً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، بمعدل وسطي بلغ ٠.٩ في المائة خلال الفترة المذكورة. أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجع من ١٢.٩ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ١٠.٥ في المائة عام ٢٠٠٥. أما فيما يخص زراعة القات، يلاحظ أن إنتاج القات كان في تزايد خلال الفترة إذ ارتفع بمعدل نمو سنوي بلغ ٠.٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ليتمثل ٢.٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥.

تستحوذ زراعة الحبوب على الحصة الكبرى من المساحة المزروعة، أي حوالي ٦٠.٤ في المائة عام ٢٠٠٥، يليها القات بنسبة ١٠.٣ في المائة، والأعلاف بنسبة ١٠.٢ في المائة، والفواكه بنسبة ٦.٩ في المائة، والخضار والمحاصيل النقدية على ٦.١ في المائة لكل منهما. وتجدر الإشارة إلى أن ٨٢ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن هي أراض مزروعة بالفعل. وبالرغم من أن الحبوب تمتد على

(١٥) المرجع نفسه.

الجزء الأكبر من المساحة المزروعة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة^(١٦). وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٣، نلاحظ تزايداً في كميات الإنتاج الزراعي بنسب متفاوتة (الجدول ٨).

الجدول ٨ - تطور كميات الإنتاج الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (طن)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	المحاصيل
٥٥٥٤٢٢	٥٥٢٨٩١	٤٧٧٤١٩	الحبوب
٨٨٢٠٥٣	٨٣٣٤١٦	٨٣٣٣٤٩	الخضار
١٥٤١٢٨٨	١٥٠٥٢٠٤	١٤٣٢٣١٠	الأعلاف
٦٨٩٦١	٦٥٩٧٨	٧١٢٨٩	المحاصيل النقدية
٧٦٤٧٩٠	٧٤٢٤٠٨	٧٣٦٢١٦	الفواكه
١٢١٣٩٩	١١٨٢٠٧	١٠٣٦١٠	القات
٧٢٦٢٧	٧٠٩٣١	٦٩٥٤١	اللحوم الحمراء
٢١٦٦٠٨	٢١٢٥٠١	٢٠٨٣٢٥	الحليب
١١٣١٩٥	١١٠٩٧٦	١٠٨٨٠٠	الدواجن
٢٣٨٨٤٥	٢٥٦٣٦٦	٢٢٨١١٦	الأسماك

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٥. الفصل الخامس: الزراعة والأسماك.

لم يستطع الإنتاج الزراعي الداخلي من تحقيق اكتفاء ذاتي لليمن، إذ يتم الاعتماد على الواردات الزراعية لتلبية حاجات السوق المحلي، خاصةً الاحتياجات من الحبوب، وبالدرجة الأولى القمح الذي نما بمتوسط سنوي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بحوالي ٤.٢ في المائة في حين نما الاستهلاك المحلي كمتوسط للفترة بحوالي ٠.٦ في المائة. إذ يمثل الإنتاج المحلي من اليمن حوالي ٨.٣ في المائة من إجمالي الاستهلاك للعام ٢٠٠٥، ويعد القمح من المواد الأساسية التي تشكل النمط الغذائي اليمني اليومي. ويعاني القطاع الزراعي في اليمن من عدة مشاكل أهمها عدم توفر المياه الكافية وصغر الحيازة الزراعية مما لا يسهل استخدام الآلات الحديثة، وعدم توفر المستلزمات الزراعية، والهجرة إلى دول الخليج التي أدت إلى إهمال القطاع الزراعي، والنزوح إلى المدن للبحث عن فرص عمل أفضل، وغيرها من المشاكل.

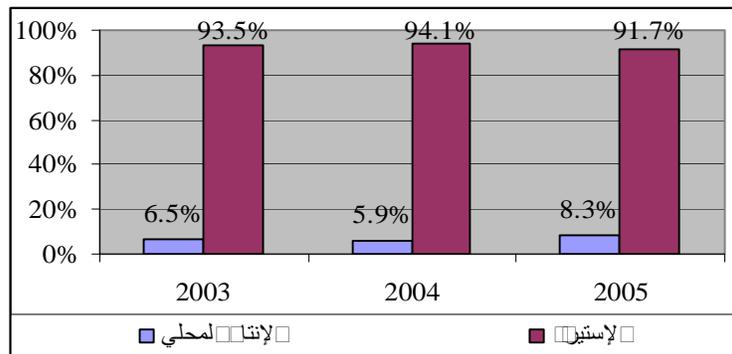
الجدول ٩ - إنتاج واستهلاك القمح (ألف طن)

متوسط النمو السنوي (في المائة)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
(٤.٢)	١١٣	١٠٣.٣	١٠٣.٨	الإنتاج المحلي
١.٤	١٢٥٢	١٦٤٥	١٤٩٠	الاستيراد
٠.٦	١٣٦٥	١٧٤٨.٣	١٥٩٣.٨	إجمالي الاستهلاك

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

يعتبر قطاع الأسماك من القطاعات الواعدة في اليمن، إذ تملك اليمن ثروة سمكية مهمة جداً والفرص الاستثمارية في هذا القطاع عديدة. وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، إذ سجل معدل نمو متوسطاً لتلك الفترة بحوالي ١٤.٣ في المائة. لكن لا تزال إنتاجية هذا القطاع أقل من الإمكانيات المتوفرة له، إذ أن حوالي ٩٨.٤ في المائة من إنتاجه يأتي من قطاع فردي أو تعاوني. فالقطاع العام شبه غائب عنه والصيد الاستثماري لا يزال متواضعاً. ومن جهة أخرى، فإن أغلب الصيد يتم عبر وسائل تقليدية، بحيث أن ٩٠ في المائة من إجمالي الصيد هو صيد أسماك السطح و١٠ في المائة فقط من صيد الأعماق، مما يدل على الاستخدام الكبير لأساليب الصيد التقليدية^(١٧). ويحتاج هذا القطاع إلى تحديث ودعم كبيرين وتحسين للبنية التحتية من خلال زيادة أساطيل الصيد الحديثة ووجود دور أكبر لوزارة الثروة السمكية والجهات الحكومية لتنظيم عمل الصيادين وممارسة دور رقابي أكبر على عملهم من أجل تشجيع المستثمرين للدخول إلى هذا القطاع. كذلك من الملاحظ أن هناك سوء استغلال من قبل بعض الشركات الكبرى التي أعطيت رخصاً للصيد في المياه الإقليمية، الأمر الذي قد يهدد في المستقبل، إذا استمر، المخزون من الأسماك. وعليه، لا بد من زيادة الرقابة على نشاط هذه الشركات في المياه الإقليمية.

الشكل - الإنتاج المحلي والاستيراد من القمح كنسبة مئوية من الاستهلاك للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥



المصدر: بناء على الجدول ٩ أعلاه.

واو - الصناعة والتعدين

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات في الاقتصاد اليمني، وذلك في شقيه الاستخراجي والتحويلي. ويمثل النفط أحد أهم مكونات هذا القطاع نظراً للأهمية التي يشكلها هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، إذ يمثل استخراج النفط ٨٢ في المائة من الصناعة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥^(١٨). ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الواعدة وأحد أبرز أولويات خطة التنمية، إذ أنه قطاع واعد وقادر على خلق فرص عمل متعددة والمساهمة بشكل فاعل في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل والصادرات واحتياطي الدولة من النقد الأجنبي. لكنه يعاني بشكل مباشر من ضعف البنية التحتية ومناخ الاستثمار.

يلاحظ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ازدياد في أهم السلع الصناعية، ما عدا إنتاج النفط الذي تراجع إنتاجه خلال الفترة ذاتها (الجدول ١٠).

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

الجدول ١٠ - تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	وحدة القياس	
١٤٦.٠٩	١٤٧.٢٧	١٥٧.٢٧	مليون برميل	إنتاج النفط
٢٩٦٤٤	٢٤٤٩٩	..	ألف علب	الأسماك المعلبة
١٥٤	١٢٧	..	مليون لتر	المشروبات الغازية
١٠٩	٩٠	..	مليون علب	السجائر
١٧٣٦	١٤٣٥	..	ألف متر	أقمشة متنوعة
١٣٤	١١١	..	ألف طن	الإسمنت
٣٥٣٣	٢٩٢٠	٢٢٤٦	ألف طن	استخراج أحجار البناء
١٠٣٠	٨٥٢	٦٥٥	ألف طن	الكري والنيس والحصي
٤٧	٣٩	٨٦	ألف طن	ملح طعام
٧٢	٦٠	٤٦	ألف طن	الجبس

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٥. الفصل السابع: الصناعة والطاقة. ص ٨٧-٨٨.

تراجع الإنتاج اليومي للنفط خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ من ٤٣٠.٩ ألف برميل عام ٢٠٠٣ إلى ٤٠٠.٢ عام ٢٠٠٥ و ٣٨٦.٦ ألف برميل حسب تقديرات عام ٢٠٠٦. لكن نتيجة للارتفاع العالمي لأسعار النفط، ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من ١٨٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٣١١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ٢١٨٣ مليون دولار عام ٢٠٠٦ (الجدولان ١١ و١٢).

الجدول ١١ - تطور الإنتاج النفطي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

*٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٤١.١	١٤٦.٠٩	١٤٧.٥	١٥٧.٢٧	إجمالي إنتاج النفط (مليون برميل)
٣٨٦.٦	٤٠٠.٢	٤٠٤.١	٤٣٠.٩	معدل الإنتاج اليومي (ألف برميل)
٨٦.٨٧	٨٦.٦	٨٦.٥	٩٢.٣	حصة الحكومة من النفط الخام (مليون برميل)
٢١٨٢.٥	٣١١٤.٩	٢٢٥٩.٢	١٨٢٨.٤	قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار)
٤٨.٥	٦٠.٤٦	٦١.٧٤	٦٥.٤٢	الصادرات الحكومية من النفط الخام (مليون برميل)

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

الجدول ١٢ - إنتاج النفط الخام، ٢٠٠٥-٢٠٠٠

الإنتاج السنوي للغاز الخام (مليون قدم مكعب)	الإنتاج السنوي للنفط الخام (ألف برميل/سنة)	معدل الإنتاج في اليوم للنفط الخام (ألف برميل/يوم)	العام
٩٦٢.٩٩٠	١٥٩.٧٥٩.٥٦٣	٤٣٦.٥٠٢	٢٠٠٠
٩٨٤.٩٤٠	١٦٠.٠٥٣.١٧٨	٤٣٨.٥٠٢	٢٠٠١
١.٠٣١.٨٧٨	١٥٩.٩٢٣.٥٩٦	٤٣٨.١٤٧	٢٠٠٢
١.٠٢٦.٨٨٠	١٥٧.٣٤٧.٧٣٤	٤٣١.٠٩٠	٢٠٠٣
١.٠٤١.٥٥٥	١٤٧.٤٩٥.٠٠٩	٤٠٢.٩٩٢	٢٠٠٤
١.٠٠٥.١٢٧	١٤٦.٠٩٠.٣٣١	٤٠٠.٢٤٧	٢٠٠٥

المصدر: Republic of Yemen, Ministry of Oil and Minerals, Statistics Technical Committee, Oil, Gas and Minerals Statistics, 2005, Annual Bulletin, Issue No. 5.

من المتوقع أن يشهد قطاع الصناعة نمواً هاماً خلال السنوات القادمة، إذ تم التوقيع على ٧ اتفاقيات في قطاع المعادن خلال مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن. وفي مجال المعادن، هناك اتفاقية مع شركة بريطانية لاستخراج الزنك من منجم قريب من صنعاء. وفي عام ٢٠٠٨، من المتوقع تصدير أول شحنة غاز. وفي مجال الإسمنت، سيتم بناء مصنع إسمنت بفضل دراسات الوزارة والنصائح الفنية. كما ستجري مناقصة دولية للبحار في نهاية العام ٢٠٠٧ (المنطقة المغمورة) للتنقيب في البحار عن النفط. كما تم التنسيق مع الجانب الهولندي لوضع خطة مشتركة لتشجيع الشركات الوطنية لاستخدام الطرق السليمة لاستخراج الرخام (استبدال عملية التفجير).

زاي - السياحة

يعد قطاع السياحة من القطاعات الهامة، حيث تم عرض مجموعة من المشاريع الاستثمارية في هذا المجال على كبار رجال الأعمال وخاصة في الجزر أو الساحل البحري. وهناك توجه نحو تفعيل السياحة الصحية، والعلاجية، والثقافية، والتاريخية، إذ تتمتع اليمن بمقومات سياحية متعددة: فهي تمتاز بمناخ معتدل، وآثار ومدن تاريخية قديمة، وطبيعة مميزة، بالإضافة إلى السياحة الصحية والعلاجية التي يمكن تطويرها في اليمن. فقد شهد هذا القطاع نمواً في السنوات الماضية، إذ ازدادت السياحة الداخلية والدولية في اليمن في السنوات الماضية مما أدى إلى زيادة في الاستثمارات في هذا القطاع الواعد، الأمر الذي ساهم في خلق فرص عمل إضافية وأدى إلى تدفق النقد الأجنبي إلى الخزينة. وارتفع عدد السياح القادمين إلى اليمن من ١٥٥ ألف سائح عام ٢٠٠٣ إلى ٣٣٦ ألف سائح عام ٢٠٠٥، بمتوسط نمو سنوي بلغ ٣٩ في المائة. وارتفعت عائدات السياحة من ١٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ٣٠ في المائة. ويشكل السياح من المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر من السياح الأجانب القادمين إلى اليمن (الجدول ١٣). وبالرغم من هذا النمو المحقق، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد لا زالت دون المستوى المطلوب، وكذلك دون الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع. ويعود ذلك إلى عدم اكتمال البنية التحتية في الأماكن السياحية، وضعف الوعي لأهمية السياحة في التنمية، وضعف الخدمات السياحية. ومن جهود الحكومة لتحسين بيئة السياحة قرار وزارة الداخلية إغلاق محال بيع الأسلحة في اليمن وحصر وتنظيم حمل الأسلحة الشخصية لحملة التصاريح^(١٩).

الجدول ١٣ - بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٣٣٦	٢٧٤	١٥٥	٩٨	٧٥	عدد السواح الأجانب (ألف سائح)
٢٦٢	٢١٤	١٣٩	١٠٦	٣٨	عائدات السياحة الدولية (مليون دولار)

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٩) جريدة "الإنسان"، الثلاثاء ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ "اليوم الحكومة تقر إغلاق محلات بيع الأسلحة"، ص ١٦.

ثالثاً - السياسات الاجتماعية

أولت الحكومة اليمنية التنمية الاجتماعية أهمية مماثلة، فبذلت جهوداً حثيثة لتحسين السياسات الاجتماعية بمختلف جوانبها. ومن حيث توزيع الإنفاق العام، يلاحظ تأكيد الحكومة على الجانب الاجتماعي. فبالدرجة الأولى، حصلت الشؤون الاقتصادية على حصة الأسد من الإنفاق بحوالي ٣٠ في المائة من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠٠٥، في حين احتلت خدمات الجمهور العام المرتبة الثانية بنسبة ٢٠.٤ في المائة، والتعليم المرتبة الثالثة بنسبة ١٤.٦ في المائة. كما يلاحظ أن الإنفاق العام على التعليم ارتفع بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ من ١٣٣.٣ مليار ريال إلى ١٧٣ مليار ريال على التوالي، في حين أنه كنسبة من إجمالي الإنفاق العام قد تراجع من ١٧.٢ في المائة إلى ١٤.٦ في المائة على التوالي. أما فيما يخص قطاع الصحة، فلا تزال المخصصات التابعة له دون المستوى المرجو، إذ ارتفع من ٣.٩ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٥.٢ في المائة عام ٢٠٠٤ لينخفض في العام ٢٠٠٥ إلى ٤.١ في المائة كنسبة من إجمالي الإنفاق. في المقابل تم زيادة المخصصات للسكان والمجتمع المحلي، إذ ارتفع الإنفاق من ٤٦ مليار ريال عام ٢٠٠٣ إلى ٩٦.٦ مليار ريال عام ٢٠٠٥، أي ما نسبته ٥.٩ في المائة و ٨.٢ في المائة على التوالي. ولا تزال حماية البيئة، والترفيه، والثقافة، والدين، والحماية الاجتماعية تحظى بنسبة ضئيلة من الإنفاق العام إذ بلغت نسبة هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة حوالي ٣.٤ في المائة فقط من إجمالي الإنفاق العام لعام ٢٠٠٥ (الجدول ١٤).

الجدول ١٤ - الإنفاق العام حسب القطاعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٣

المتوسط	كنسبة مئوية من إجمالي			
	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٢١.٧	٢٠.٤	٢٠.٩	٢٣.٩	خدمات الجمهور العام
١٥.٤	١٣.٢	١٥.٣	١٧.٦	الدفاع
٧.٠	٦.٤	٧.٦	٧.١	النظام العام والسلامة
٢٣.٥	٢٩.٩	٢١.٦	١٨.٩	الشؤون الاقتصادية
١.٧	١.٨	١.٦	١.٧	حماية البيئة
٧.٣	٨.٢	٧.٩	٥.٩	شؤون الإسكان والمجتمع المحلي
٤.٤	٤.١	٥.٢	٣.٩	الصحة
١.٥	١.٣	١.٥	١.٦	الترفيه والثقافة والدين
١٦.١	١٤.٦	١٦.٦	١٧.٢	التعليم
٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٣	الحماية الاجتماعية

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

من هنا، وبالرغم من الجهود الكبيرة والتطورات الإيجابية، لا يزال الإنفاق على الصحة والتعليم غير كافٍ إذ انخفضت مخصصات التعليم من ١٧.٣ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ١٥ في المائة عام ٢٠٠٥ في حين انخفضت مخصصات الصحة من ٥.٢ في المائة إلى ٣.٨ في المائة على التوالي (الجدول ١٥).

الجدول ١٥ - مخصصات التعليم والصحة والزراعة من إجمالي الإنفاق، للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠١ (كنسبة مئوية)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
١٤.٩	١٦.٦	١٧.٣	٢٠.٧	١٩.٥	التعليم
٣.٨	٥.٢	٤.٨	٤.٠	٤.٢	الصحة
١.٨	١.٤	١.٢	١.٥	١.٦	الزراعة

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٥. الفصل الثاني عشر: المالية والبنوك.

ألف - الفقر

تؤكد الحكومة اليمنية على أن هناك ترابطاً شديداً بين نسب البطالة ومستوى الفقر، إذ أنه لا بد من الحد من البطالة لمكافحة الفقر. ولمواجهة قضيتي الفقر والبطالة، اتجهت الدولة نحو تشجيع المشاريع كثيفة العمالة لزيادة الدخل. وتشير البيانات إلى تراجع نسبة الفقر العام من ٣٧.٢ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٣٥.٥ في المائة عام ٢٠٠٥. وكما هو متوقع، يلاحظ أن التراجع في نسبة الفقر كانت أكبر في الحضر منها في الريف، إذ تراجعت نسبة الفقر العام في الحضر من ٢١.٣ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ١٨.٧ في المائة عام ٢٠٠٥ في حين تراجعت من ٤٢ في المائة إلى ٤٠.٦ في المائة فقط في الريف (الجدول ١٦).

وتفسر هذه النسب بتركز أغلب الفقراء في الريف. أما سبب التراجع في الحضر، فيعود إلى جهود الدولة لخلق فرص عمل إضافية في المدن، وتوفير مشاريع أكبر تحتاج إلى عمالة أكثر، بالإضافة إلى وجود فرص أكثر للتعليم والتدريب مما يزيد من مهارات العاملين. إذ أن القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل يؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي فهو المفتاح للحد من الفقر.

الجدول ١٦ - مؤشرات الفقر، ٢٠٠١-٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٤٠.٦	٤١.٥	٤٢.٠	ريف
١٨.٧	٢٠.٢	٢١.٣	حضر
٣٥.٥	٣٦.٦	٣٧.٢	إجمالي

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

وحسب النتائج الأولية لمسح ميزانية الأسرة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تراجعت نسبة الفقر في اليمن من ٤٠.١٣ في المائة حسب المسح السابق للأسرة في عام ١٩٩٨، إلى ٣٤.٧ في المائة. وقد تفاوتت نسبة الفقر بين الحضر والريف، إذ تراجعت الأولى من ٣٢.٣ في المائة إلى ٢٠.٧ في المائة والثانية من ٤٢.٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة على التوالي.

باء - التعليم والتدريب

تم تسجيل ارتفاع في معدلات الالتحاق بالتعليم في المدن وفي الريف أيضاً. وتم بناء مدارس حديثة كجزء من مشاريع الصندوق الاجتماعي، ومدارس فنية ومعاهد متخصصة. كما تم تسجيل تزايد في نسبة تعليم الإناث. لكن التعليم في اليمن يعاني من مشاكل في المناهج والتدريس، ونقص في الفنون التشكيلية في المدارس. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المدارس اليمنية من ازدحام كبير في الصفوف. كما يعاني القطاع التعليمي من ارتفاع نسبة التسرب من النظام التعليمي.

لذلك، تبذل الحكومة اليمنية جهوداً إضافية لزيادة عدد الملتحقين بالتعليم ولتحسين نوعية التعليم. وقد شهد قطاع التعليم تطورات إيجابية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، فيما يخص عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي. فيلاحظ زيادة من ٣٧٠٣ آلاف طالب في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٠٧٢ ألف طالباً عام ٢٠٠٥ بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ٥ في المائة. أما من حيث عدد الذكور الملتحقين في المدارس، فيمثلون حوالي ٦٢.١ في المائة في عام ٢٠٠٣. وبالرغم من زيادة عدد الذكور في التعليم الأساسي، إذ ارتفع بمعدل ٣.٣ في

المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، إلا أنه انخفض كنسبة من إجمالي الطلاب ليصل إلى ٦٠.٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. من جهة أخرى، ارتفع عدد الإناث الملتحقات في المدارس بنسبة أكبر وبمعدل سنوي يوازي ٧.٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. لكن نسبة الإناث من إجمالي الطلاب في المراحل الأساسية لا تزال دون المستوى المرجو، إذ لا تتجاوز ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ (الجدول ١٧).

الجدول ١٧ - مؤشرات التعليم العام

متوسط معدل النمو	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
				التعليم الأساسي (ألف طالب)
٥.٠	٤٠٧٢	٣٨٨٥	٣٧٠٣	عدد طلاب المرحلة الأساسية
٣.٣	٢٤٥٠	٢٣٨٠	٢٢٩٨	ذكور
٧.٨	١٦٢٢	١٥٠٥	١٤٠٥	إناث
	٦٠.٢	٦١.٣	٦٢.١	نسبة الطلاب الذكور من الإجمالي
	٣٩.٨	٣٨.٧	٣٧.٩	نسبة الطلاب الإناث من الإجمالي
				التعليم الثانوي (ألف طالب)
٤.٩	٥٩٢	٥٧٩	٤٥٠	عدد طلاب المرحلة الثانوية
٣.٤	٤٠٩	٤٠٤	٣٨٢	ذكور
٨.٦	١٨٣	١٧٥	١٨٥	إناث
	٦٩.١	٦٩.٨	٧٠.٧	نسبة الطلاب الذكور من الإجمالي
	٣٠.٩	٣٠.٢	٢٩.٣	نسبة الطلاب الإناث من الإجمالي

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي، فهناك نمو مشابه لنمو التعليم الأساسي إذ ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بمعدل سنوي بلغ ٤.٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، مرتفعاً من ٤٥٠ ألف طالب عام ٢٠٠٣ إلى ٥٩٢ ألف طالب عام ٢٠٠٥. وارتفع عدد الذكور الملتحقين بالتعليم الثانوي بمعدل ٣.٤ في المائة سنوياً وعدد الإناث ٨.٦ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. أما كنسبة من إجمالي الطلاب، يمثل الذكور حوالي ٦٩.١ في المائة في عام ٢٠٠٥ في حين ارتفعت نسبة الإناث من ٢٩.٣ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٣٠.٩ في المائة عام ٢٠٠٥.

ويعود الارتفاع الملحوظ في عدد الإناث في التعليم الأساسي من جهة، والتعليم الثانوي من جهة أخرى، إلى انتشار مدارس الإناث في المناطق الريفية وحملات التوعية لضرورة وأهمية تعليم الإناث وخدمات المنظمات المحلية والخارجية الداعمة لتعليم الإناث. ومن بين الجهود التي قامت بها الدولة، زيادة عدد المدارس والمعاهد والجامعات اليمنية.

لكن رغم ذلك، لا يزال معدل الأمية مرتفعاً ويعود ذلك إلى:

- ١- ارتفاع معدل النمو السكاني.
- ٢- التشتت السكاني، خاصة في الريف، إذ هناك تناثر للمجموعات السكانية مما يزيد من تكلفة التعليم وصعوبة توفير الخدمة التعليمية إلى معظم السكان.

٣- محدودية الإمكانيات المالية اللازمة على الرغم من أن قطاع التعليم يستحوذ على أكبر نسبة من موازنة عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وتم زيادة المخصصات لوزارتي الصحة والتعليم في عام ٢٠٠٧ بهدف زيادة المتعلمين خاصة لدى الإناث للتقليل من بطالة النساء والتقليل من الاعتماد على الأهل، إذ ارتفعت مخصصات قطاع التعليم في العام ٢٠٠٧ حوالي ٢٦.٧ في المائة، وقطاع الصحة بنسبة ٢٤.٩ في المائة عن العام ٢٠٠٦.

بالرغم من التحسن الإيجابي في عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس، لا تزال نسب التسرب من التعليم مرتفعة. ففي حين أن التعليم الأساسي هو إجباري لكل الطلبة، فإن التعليم الثانوي اختياري. من هنا نلاحظ أن ١٤.٥ في المائة فقط من طلاب المرحلة الأساسية يتابعون تعليمهم في المرحلة الثانوية. أما فيما يخص الذكور والإناث، يلاحظ أن نسبة التسرب لدى الذكور مرتفعة أكثر من نسبة التسرب لدى الإناث، ويعود ذلك إلى الظروف الريفية. فمع الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الشباب اليمني، هناك تزايد في نزوح وهجرة الشباب، مما يضطر الإناث إلى ترك تحصيل العلم للعمل في زراعة الأراضي حيث يعيشون.

أما في مجال التدريب، تسعى الدولة لزيادة المخصصات له. فوزارة النفط والمعادن والشركات التابعة لها تقوم بتدريب الكوادر العاملة معها، وينقسم التدريب إلى نوعين: داخلي وخارجي (الجدول ١٨). كما تم تدريب كوادر وزارة المالية من قبل صندوق النقد الدولي ومعهد التخطيط العربي.

الجدول ١٨ - تدريب العمالة في وزارة النفط والمعادن وشركاتها لعام ٢٠٠٥

النسبة	العدد	
٨٣.٥	٢.٣٧٧	تدريب داخلي
١٦.٥	٤٧٠	تدريب خارجي
١٠٠.٠	٢.٨٤٧	الإجمالي

المصدر: Republic of Yemen, Ministry of Oil and Minerals, Statistics Tehcnical Committee, Oil, Gas and Minerals Statistics, 2005, Annual Bulletin, Issue No. 5.

جيم - الخدمات الصحية

قطاع الصحة هو ثالث قطاع من حيث الأهمية. وقد بذلت الحكومة اليمنية جهوداً حثيثة لتطوير قطاع الصحة وتزويده بخدمات صحية جيدة لجميع السكان، إذ تم بناء العديد من المستشفيات، والوحدات الصحية، ومراكز أمومة وطفولة، ومراكز الطب الوقائي في مناطق ريفية كانت تعاني من نقص في هذه الخدمات. وقامت الحكومة بإنشاء وحدات صحية صغيرة وبتشجيع الأطباء والمرضات على العمل في المحافظات من خلال إعطائهم مزايا أكثر. فمن التطورات الإيجابية، زيادة نسبة التلقيح ضد الأمراض الستة القاتلة لدى الأطفال إلى ٨٠ في المائة من الأطفال، و٩٦ في المائة ضد مرض شلل الأطفال، و٧٦ في المائة ضد مرض الحصبة في عام ٢٠٠٥. في المقابل، كان لمشاركة القطاع الخاص في قطاع الصحة آثار إيجابية في تقديم الخدمات الصحية.

(٢٠) مايو نيوز نت، "رفع موازنة التعليم والصحة في ميزانية اليمن للعام ٢٠٠٧"، الأربعاء ٢٩ تشرين الثاني/ذ-وفمبر ٢٠٠٦.

<http://www.mayonews.net/ad/showdetails.php?id=2034>

لكن بالرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال التغطية الصحية أقل من الهدف المرجو، إذ أن ٥٨ في المائة فقط من السكان يحصلون على خدمات صحية. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى التشتت السكاني الكبير خاصة في الريف، وقصور الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع في الميزانية العامة، والأهم من ذلك النقص في الكوادر البشرية الكفوءة والعاملة في هذا القطاع وعدم استعدادهم للعمل في الريف. بالرغم من ازدياد عدد الأطباء في عام ٢٠٠٥، لا يزال عدد السكان للطبيب الواحد مرتفعاً جداً، ويبلغ ٣٤٣٠ فرداً للطبيب الواحد عام ٢٠٠٥. كذلك، بالرغم من زيادة عدد المستشفيات والوحدات الصحية، إلا أن عدد السكان للسرير الواحد ما زال مرتفعاً ويبلغ ١٤٦٧ شخصاً للسرير الواحد عام ٢٠٠٥ (الجدول ١٩).

الجدول ١٩ - مؤشرات الخدمات الصحية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٥٩٢٠	٥٢٨٢	عدد الأطباء
٣٠٩	٢٤٧	عدد أطباء الأسنان
٣٤٣٠	٣٧٢٧	عدد السكان للطبيب الواحد
١٤٦٧	١٥٤٦	عدد السكان للسرير الواحد

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٥. الفصل الرابع عشر: الصحة.

دال - العمالة

خصصت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية جزءاً خاصاً للعاملين اليمنيين في الخارج. وفي هذا الإطار تهدف الخطة إلى:

- ١ - تفعيل دور وزارة الخارجية والمغتربين لزيادة رعايتها للمغتربين.
- ٢ - توفير خدمات للمغتربين.
- ٣ - تحسين البيئة الاستثمارية وتقديم تسهيلات للمغتربين اليمنيين لتشجيعهم على الاستثمار وزيادة تحويلاتهم إلى اليمن.
- ٤ - تقديم تسهيلات وخدمات للمغتربين لتعزيز مساهمتهم في الترويج لليمن في الخارج.
- ٥ - تعزيز العلاقات مع دول الإغتراب.
- ٦ - إنشاء قاعدة معلومات عن المغتربين اليمنيين في الخارج^(٢١).

ركزت خطة الدولة على توليد فرص عمل للشباب، وتم تخصيص مبالغ لهذا البرنامج. واستهدف أكثر من مكون منها تدشين مشاريع ذات عمالة كثيفة، مثل شق الطرقات التي تشغل أعداداً كبيرة من العمال لكن بشكل مؤقت، وخاصة في الريف. كما يركز البرنامج على دعم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، وهي مبادرة دعم من قبل البنك الدولي. ومن الملاحظ أن هناك زيادة في عدد القروض بشكل مهم وأغلبها يستهدف الشباب الذين لهم مشاريع صغيرة وبحاجة لعملية ترويج لأفكارهم.

(٢١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي النصف سنوي، التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الاقتصاد اليمني، العدد الأول، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

أما البطالة، فهي بمعظمها من العمالة غير الماهرة. وفي المقابل هناك تزايد في العمالة متوسطة المهارة. من هنا يفسر وجود وظائف شاغرة تبحث عن عمالة مناسبة. ويشير مسح الطلب على القوة العاملة لعام ٢٠٠٣ أن هناك نسبة عالية من طلبات القطاع الخاص للموظفين، لكن المواصفات المطلوبة غير متوفرة للمتقدمين إلى الوظائف (مهارات كاللغة، والمعلوماتية، والمحاسبة، ومواصفات أخرى). لذا يجري اللجوء إلى عمالة أجنبية، مما يفسر وجود العمالة من الهند والفلبين. من هنا يمكن القول أن هناك بطالة في اليمن بالرغم من وجود عمالة أجنبية، مثلاً في قطاع السياحة. وهذا يرجع إلى عدم توازن العرض والطلب على العمالة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك هجرة للعمالة، خاصة في بعض التخصصات. ويعود ذلك إلى محدودية السوق، على سبيل المثال في هندسة النفط وقطاع البرمجيات، حيث تهاجر العمالة إلى دول الخليج. والسبب الثاني لهذه الهجرة هو الرواتب المتواضعة التي يتقاضاها العاملون في هذين القطاعين مقابل فرص العمل في دول الخليج والرواتب المتوفرة هناك. لكن العمالة المهاجرة في تناقص بسبب تداعيات حرب الخليج وبسبب تزايد العمالة الآسيوية التي تقدر الإحصاءات وصولها إلى ١٥ مليون عامل في دول الخليج العربي. وبناءً على تعداد السكان والمسكن في اليمن الذي أجري في عام ٢٠٠٤، تشير النتائج إلى وصول عدد المهاجرين والعاملين اليمنيين في الخارج إلى حوالي ١.٨ مليون مهاجر يمني. وتراوحت تحويلاتهم ما بين ١ و١.٣ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥^(٢٢). فبالإضافة إلى الأثر الإيجابي لهذه التحويلات في المساعدة للحد من الفقر وأثرها المباشر على العائلات المعنية، فهي تشكل مصدراً مهماً من مصادر العملات الأجنبية ومصدراً لتمويل مشاريع التنمية. من هنا يبرز الأثر الإيجابي للتحويلات على ميزان المدفوعات.

وقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة تزايداً متواضعاً في حجم قوة العمل في الاقتصاد اليمني، إذ ارتفعت من ٤.٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤.٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥، بمعدل ارتفاع سنوي نسبته ٤.٣ في المائة، وهي نسبة أعلى من المعدل السنوي لنمو السكان والمقدرة بـ ٣ في المائة. وتشكل القوة العاملة في عام ٢٠٠٥ حوالي ٥٠ في المائة من السكان في سن العمل ما بين ١٥-٦٤ سنة. أما عدد العاملين، فارتفع من ٣.٩٤ مليون شخص في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٤.٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٥، بارتفاع قدره ٦.٦ في المائة. وبالرغم من انخفاض نسبة البطالة خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ من ١٤.٩ في المائة إلى ١٤.٣ في المائة، إلا أنها لا زالت مرتفعة. ويدل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل لاحتواء الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويمكن أن يعود ذلك في الدرجة الأولى إلى عدم تنوع الاقتصاد الوطني وتركزه على القطاع النفطي وضعف الاستثمارات، إذ يضم القطاع الخاص الجزء الأكبر من العمالة اليمنية بحيث يوفر فرص عمل لحوالي ٨٨.١ في المائة من العمالة كمتوسط للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ في حين أن ١١.٩ في المائة فقط من العمالة اليمنية تعمل في القطاع الحكومي. فخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وفر القطاع الخاص حوالي ٢١٠ آلاف فرصة عمل جديدة، في حين لم يوفر القطاع الحكومي سوى ٥٠ ألف فرصة عمل جديدة (الجدول ٢٠). ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، كجزء من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتمثل في تقليص دور الدولة في توفير فرص العمل والتركيز أكثر على دور القطاع الخاص الذي ارتفعت مساهمته في التنمية الاقتصادية.

الجدول ٢٠ - مؤشرات العمالة في اليمن وتوزيعها حسب الجهة

متوسط النمو السنوي	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
	٩.٨	٩.٥	٩.٢	السكان في سن العمل ١٥-٦٤ سنة (مليون)
	٤.٩	٤.٨	٤.٧	قوة العمل (مليون)
	٥٠	٥٠.٥	٥١	نسبة قوة العمل من السكان في سن العمل (في المائة)
٢.٢	٤.٢	٤	٣.٩٤	العاملون (مليون)
٢.٧	١٤.٣	١٤.٦	١٤.٩	نسبة البطالة من قوة العمل (في المائة)
	١١.٩	١٢.٥	١١.٤	نسبة العاملين في القطاع الحكومي (في المائة)
	٨٨.١	٨٧.٥	٨٨.٦	نسبة العاملين في القطاع الخاص (في المائة)

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

أما إذا ما تعمقنا في القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمة كل قطاع في العمالة، نلاحظ أن القطاع الزراعي يحتوي على النسبة الأكبر من العمالة، إذ بلغت النسبة ٥٣.٧ في المائة من العمال في عام ٢٠٠٥، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٢.٤ في المائة، والخدمات الحكومية بنسبة ١١.٢ في المائة، والتشييد والبناء بنسبة ٧.١ في المائة، في حين تتوزع ١٥ في المائة من العمالة على ٦ قطاعات أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي يستقطب أكثر من نصف العمالة. ويلاحظ ارتفاع العاملين في هذا القطاع من ٢١٥٠ ألف عامل عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٦٥ ألف عامل عام ٢٠٠٥، بنسبة نمو بلغت ٥.٣ في المائة ومعدل نمو للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بلغ ٢.٤ في المائة. لكن كنسبة من إجمالي العمالة، نلاحظ تراجعاً طفيفاً في نسبة العاملين في الزراعة من ٥٤.٦ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٣.٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. وترجع نسبة العاملين في الزراعة إلى أن الريف اليمني لا يزال يضم حوالي ٧٢ في المائة من إجمالي السكان حسب تعداد عام ٢٠٠٤، وأغلب العاملين في الزراعة هم أصحاب الأراضي والجزء الكبير منهم من النساء وعدد كبير منهم عمال غير مهرة. كذلك يلاحظ أن القطاع الزراعي، الذي يضم أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من العمالة، لا يساهم في إجمالي الناتج المحلي إلا بحدود تزيد قليلاً عن ١٢ في المائة، في حين أن قطاع النفط الذي يمثل أكثر من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لا تتعدى نسبته من العمالة ٠.٥ في المائة. أما المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين، فيحتلها قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يضم حوالي ١٢.٤ في المائة من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٥ بعد أن كان يضم حوالي ١١.٤ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويشهد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق أعلى معدل نمو خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بلغ حوالي ٥.٧ في المائة. ويمكن أن يفسر ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع إلى الأسباب التالية: تزايد الاستثمار في قطاع المطاعم وزيادة السياحة إلى اليمن خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي. وتحتل الخدمات الحكومية المرتبة الثالثة بنسبة ١١.٢ في المائة من إجمالي العمالة، متراجعة من ١١.٤ في المائة في العام ٢٠٠٣. أما المرتبة الرابعة، فيحتلها قطاع التشييد والبناء، وهو قطاع ذو عمالة كثيفة يضم حوالي ٧.١ في المائة من العمالة في عام ٢٠٠٥ بعد أن كان يضم ٦.٧ في المائة في عام ٢٠٠٣، بمعدل نمو متوسط قدره ٥.١ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. ويعود هذا الارتفاع إلى جهود الحكومة في زيادة عمليات التشييد والبناء في السنوات الماضية، وتزايد الطلب على المساكن نتيجة النمو السكاني، وتزايد السكان في المدن (الجدول ٢١).

الجدول ٢١ - توزيع العمالة في اليمن حسب القطاعات الاقتصادية
(بالآلاف وبالنسبة المئوية)

القطاع	٢٠٠٣	في المائة	٢٠٠٤	في المائة	٢٠٠٥	في المائة
الزراعة والغابات والصيد	٢١٥٠	٥٤.٦	٢١٩٣	٥٤.٥	٢٢٦٥	٥٣.٧
الصناعات الاستخراجية	١٨.٧	٠.٥	١٨	٠.٤	١٨.٣	٠.٤٣
الصناعات التحويلية	١٥٢	٣.٩	١٥٥	٣.٩	١٥٨	٣.٧٤
الكهرباء والمياه والغاز	١٣	٠.٣	١٣.٨	٠.٣	١٤	٠.٣٣
التشييد والبناء	٢٦٤	٦.٧	٢٧٤	٦.٨	٣٠٠	٧.١
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٤٨	١١.٤	٤٥١	١١.٢	٥٢٢	١٢.٤
النقل والتخزين والمواصلات	١٤٠	٣.٦	١٤٥	٣.٦	١٤٧	٣.٤٨
التمويل والتأمين والعقارات	٣٣	٠.٨	٣٣.٥	٠.٨	٣٤	٠.٨١
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٢٦٨	٦.٨	٢٧٩	٦.٩	٢٩١	٦.٩
الخدمات الحكومية	٤٤٩	١١.٤	٤٦٠	١١.٤	٤٧١	١١.٢
إجمالي العاملين في الاقتصاد	٣٩٣٦	١٠٠	٤٠٢٢	١٠٠	٤٢٢٠	١٠٠

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

شهدت البطالة تراجعاً متواضعاً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، من ١٤.٩ في المائة في العام ٢٠٠٣ إلى ١٤.٣ في المائة في العام ٢٠٠٥. أما فيما يتعلق بمعدل البطالة، فإنه يتركز بين الشباب. ووفق دراسة منظمة العمل الدولية، فإن نسبة البطالة لدى الشباب اليمني تصل إلى ١٨ في المائة ومن المتوقع أن تتراوح ما بين ٢٩-٣٤.٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وكنتيجة لذلك، فإن معدلات البطالة المرتفعة خاصة عند الشباب وغياب الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل تزيد من حالات الفقر في البلاد.

لذا تعمل الحكومة على تشجيع المشاريع التي تركز على الموارد المحلية الطبيعية مثل الإسمنت والزجاج، وهي تعتمد على المواد الخام المحلية. ويفرض قانون العمل على المستثمرين أن يستقدموا ما يزيد عن ٢٥ في المائة من العمالة من الخارج، بشرط أن تكون غير متوفرة في السوق الداخلي. ففي قطاع النفط، يمثل العمال اليمنيون حوالي ٨٢.٥ في المائة من العمالة و٧٠.٨ في المائة من العمالة في مجال التنقيب عن النفط (الجدول ٢٢).

الجدول ٢٢ - العمالة في شركات النفط والغاز والمعادن لعام ٢٠٠٥

عدد العاملين في شركات النفط	العاملون اليمنيون	العاملون الأجانب	الإجمالي	نسبة العاملين اليمنيين من الإجمالي
٢.٣٦٩	٥٠٣	٢.٨٧٢	٨٢.٥	
٩٢	٣٨	١٣٠	٧٠.٨	

المصدر: Republic of Yemen, Ministry of Oil and Minerals, Statistics Technical Committee, Oil, Gas and Minerals Statistics, 2005, Annual Bulletin, Issue No. 5.

هاء- البيئة

حظيت البيئة باهتمام متزايد خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، إذ تبنت الحكومة عدة إجراءات وأصدرت القوانين الهادفة لحماية البيئة. وأصدرت الحكومة في العام ٢٠٠٥ قرار إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة، وقامت بإعداد مشروع اللائحة التنظيمية للهيئة. كما تم صدور قانون بالموافقة على انضمام اليمن إلى اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لبعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية. وتم تسجيل العديد من الجهود من قبل الهيئة العامة لحماية البيئة، منها إعلان عن عدة محميات منها:

- ٦ محميات بيئية طبيعية.
- محميات تاريخية (صنعاء القديمة).
- محميات ثقافية.

في قطاع النفط والمعادن، تم تحديد قائمة معينة مع وزارة البيئة بحيث يجب استطلاع رأي وزارة البيئة قبل الحصول على ترخيص. وتم إعداد استراتيجية مرحلية لإحلال البنزين الخالي من الرصاص.

كما تقوم الحكومة بحملات توعية على التلفزيون اليمني للتعريف بضرورة حماية البيئة ودعوة الأفراد للقيام بمبادرات فردية للحفاظ على البيئة، مثل الامتناع عن رمي النفايات في الشوارع العامة واستخدام الحاويات المخصصة لذلك. وتم تأسيس ١٧ نادياً بيئياً ضمت حوالي ٢١٥ طالباً ومدرساً.

إلا أن هذه الجهود لا زالت محدودة وغير مرتبطة بخطة بيئية واحدة للتنمية تتوفر لها إمكانيات النجاح من موارد مالية وبشرية.

رابعاً- الإطار التشريعي والقانوني

ألف- دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية

تدرك الجمهورية اليمنية أن التنمية لا يمكن تحقيقها دون تعاون جميع اللاعبين على الساحة الاقتصادية وبالدرجة الأولى دون تعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام. لذلك، لا بد من المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في عملية التنمية من أجل مواجهة التحديات. ومن جهة أخرى، لا بد من الانفتاح على المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول النامية لتقديم الدعم اللازم للنهوض بالاقتصاد اليمني. فالقطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد، فهو يضم حوالي نصف العمالة اليمنية ويهيمن على قطاع الزراعة والتجارة والمطاعم والفنادق والصناعة، إذ أن ٩٧ في المائة من المنشآت الصناعية يملكها القطاع الخاص كما يمتلك جزءاً كبيراً من رأس مال البنوك التجارية العاملة في الدولة.

مع تغير الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٠٦، تم تبني مسارات وسياسات وإجراءات حديثة واعتمدت الأجندة الوطنية للإصلاحات والتي تحتوي على أكثر من مكون:

- ١- الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية (الموازنة العامة). وتم اختيار فريق لإنشاء سوق للأوراق المالية، وهناك مشروع قانون للتأسيس يتطلب إعادة النظر في بعض القوانين.
- ٢- إصلاح بيئة الاستثمار (العمل على تحسين مناخ الاستثمار).
- ٣- إصدار قانون لمكافحة الفساد وتأسيس هيئة لمكافحة الفساد لتصبح هيئة مستقلة عن الحكومة.
- ٤- إصلاحات للسجل العقاري وتثبيت لسلطة القضاء والقانون وتعزيز دور المحاكم للمحاسبة والرقابة. كما تم إقرار الباب الأول من مشروع قانون جديد للسلطة القضائية من قبل القضاء الأعلى قبل إحالته إلى الحكومة ومن ثم إلى مجلس النواب، وهو ينص على أن القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً. كذلك تم تأسيس مجلس الشفافية اليمني للصناعات الاستخراجية وهو ترجمةً لموافقة اليمن على الانضمام إلى الشفافية الدولية في هذا المجال.
- ٥- إصدار قانون التجارة الداخلية في آذار/مارس ٢٠٠٧، وتم الانتهاء من مناقشة قانون التجارة الخارجية الذي من المتوقع صدوره قريباً. كما تمت مناقشة قانون حماية المستهلك، وهو في صدد الصدور.

من جهتها، تسعى وزارة المالية إلى إعادة هيكلة الوزارة وتبسيط الإجراءات وإعطاء الهيئات صلاحية بالتعامل مع نفقاتها، بحيث يصبح دورها رقابياً أكثر. كما تركز الوزارة على إعطاء مساحة أكبر لعملية معالجة اختلال الموازنة، وزيادة الإيرادات غير النفطية، ومعالجة أوضاع القطاع العام. فهي تسعى إلى أن تكون الموازنة منطقية لتنفيذ استراتيجية التنمية. كما تسعى إلى حوسبة النظام المالي: إدخال بنود الموازنة على الكمبيوتر ومتابعتها إلكترونياً. من جهة ثانية، للحد من اللامركزية، قامت بتفويض الجهات ومنحتها صلاحيات الصرف مع تشديد عملية الرقابة. وقامت بتوفير دليل خدمات للجهاز المالي ومعظم الجهات التي تمنح خدمات بهدف تبسيط الإجراءات، وأعلنت استقلال البنك المركزي عن وزارة المالية منذ العام ٢٠٠٦.

من جهة ثانية، تم إنشاء وزارة للمغربيين وفصلها عن وزارة الخارجية للتركيز على عملية جذب أموال المستثمرين المغربيين في الخارج.

وفي مجال الشفافية والحكم الرشيد، تم النظر في قانون المشتريات والمناقصات الحكومية وتم تبني نظام آلي جديد لتنفيذ الموازنة العامة، وتم بناء قاعدة بيانات ومعلومات مركزية عن جميع موظفي القطاع العام. ولمعالجة مشكلة الازدواج الوظيفي، تم تفعيل نظام البصم والصورة وبدأت إعادة النظر بهيكلية الأجور، إذ تم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية والمرحلة الثالثة بصدد التنفيذ، لتقليل الفوارق بين الجهات وتحسين الأجور. وصدر قانون رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات، الهادف إلى توحيد هيكل الأجور وتقليص الفوارق في سلم الرواتب لدعم الشفافية في التوظيف، وتم إعداد استراتيجية وطنية للأجور والمرتبات.

ومن أجل تحسين بيئة النشاط التجاري، تم البدء بمشروع رفع كفاءة قطاع التجارة بتمويل من بعض المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهادف إلى خلق نافذة واحدة. وينقسم المشروع إلى جزأين: يدوي وآلي. الأول للتأكد من الوثائق، والثاني عبر الإنترنت لدفع الرسوم. وبدأ العمل بالجزء اليدوي المخصص لاستقبال الطلبات واختصار الوقت والجهد للراغبين بالتقدم. وبالأغلب، تحدد مواعيد الرد على الطلبات للحد من استخدام الوساطة والنفوذ. ويتم العمل على التدوين الإلكتروني لجميع الشركات الأجنبية، بما فيها الشركات العاملة في مجال النفط.

باء- محاربة الفساد وتبويض الأموال

في عام ٢٠٠٧، تم إصدار قانون مكافحة الفساد والذي تضمن إنشاء أعلى هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد. كما تم إصدار قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الهادف إلى حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة، ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات، والعدالة، والمساواة بين المتنافسين، وزيادة الشفافية والكفاءة الإقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات، والإشراف والرقابة عليها، وذلك لضمان سلامتها وللحفاظ على المال العام والمصلحة العامة ودفع وتشجيع المقاولين والموردين والإستشاريين الى تطوير أدائهم مهنيًا وإقتصاديًا. كذلك تم بموجبه إنشاء هيئة عليا مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، تتمتع باستقلالية مالية وإدارية وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية. كذلك تم إصدار قانون الذمة المالية، وبموجبه فإن أي موظف عام يعين بموقع ما يجب أن يقدم إقراراً بذمته المالية.

في المجال النقدي، تم تعزيز دور البنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي. وتسعى الحكومة إلى الانتقال إلى نظام الخزينة لتقليل الضغط على البنك المركزي كي يتفرغ للرقابة وللقطاع المصرفي فقط.

جيم- دعم مشاركة المرأة في التنمية

تسعى الحكومة جاهدة لزيادة دور المرأة في المجتمع. وفي السنوات الأخيرة، تم تسجيل زيادة في نسبة التحاق الفتيات بالمدارس، والتوظيف، والأحزاب، وتمكنت المرأة من الحصول على مراكز قيادية. وتمكنت من الحصول على مقعد نيابي واحد من أصل ٣٠١ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٣. في المقابل،

ارتفع عدد النساء المسجلات للانتخاب من ٥٠٠ ألف في انتخابات عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٣ ملايين في انتخابات عام ٢٠٠٣.

وتشير البيانات الخاصة بموظفي القطاع العام إلى هيمنة الذكور في الوظائف. فمن بين ٤٨٩٠٧٩ موظف، ٤٠٦٧١٠ هم من الذكور في حين أن ٨٢٣٦٢ فقط هم إناث. فتمثل الإناث ١٦.٨٤ في المائة فقط من إجمالي الموظفين في عام ٢٠٠٥. وبالنظر إلى التوزيع حسب الفئات، يلاحظ أن ٤.٧ في المائة من الموظفين ذوي سلطة عليا هم من الإناث و ٢.١ في المائة من موظفي الفئة الأولى هم من الإناث^(٢٣).

وعليه، لا زال هناك المزيد الذي على الحكومة عمله من أجل زيادة مساهمة المرأة في اتخاذ القرار سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي. وبالرغم من زيادة عدد الأحزاب السياسية بعد الوحدة اليمنية، فإن عدد النساء في مجلس النواب لم يتجاوز امرأة واحدة من بين أكثر من ٣٠٠ عضو. أما في الوزارة، فيضم مجلس الوزراء الحالي امرأتين.

(٢٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦.

خامساً- الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

أقر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، لمساعدتها على محاربة الفقر، وتحسين كفاءة اقتصاداتها، وتحقيق نمو اقتصادي مقبول. وتم تحديد سبعة التزامات لتحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي مراجعة التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تطبيق برنامج العمل لأقل البلدان نمواً المنبثق عن مؤتمر بروكسل، مع التركيز على الجهود التي بذلت في كل من الالتزامات السبعة.

ألف- التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

يركز هذا الالتزام على تحسين مستوى معيشة الفرد كخطوة لمحاربة الفقر. ويدعو إلى تحقيق مستوى نمو مقبول للنتائج المحلي الإجمالي من خلال تبني سياسات إصلاحية للاقتصاد الكلي، وتحسين من كفاءة السوق. ويدعو هذا الالتزام إلى دعم مشاركة المرأة في التنمية والتركيز على الشباب ومنهم الفرص الملائمة.

في هذا الإطار، حققت الجمهورية اليمنية تقدماً ملحوظاً نحو تنفيذ هذا الالتزام. فتحقق ارتفاع معقول في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من ٣.٨٦ في المائة في عام ٢٠٠١، وهو العام الأول للبرنامج، إلى ٤.٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. كما قامت بتقييم للخطة الخمسية الثانية للتنمية (٢٠٠١-٢٠٠٥) وعلى أساسه قامت بإعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية تحت عنوان "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١٠". وتركز هذه الخطة على التنمية البشرية ومنحها اهتماماً خاصاً وتحديد نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي بحدود ٧ في المائة في نهاية فترة تنفيذ الخطة. وأعلنت الجمهورية اليمنية أنها قامت بتنفيذ جميع مشاريع البنية التحتية المقررة في الخطة الخمسية الثانية، كما بذلت جهوداً حثيثة لرفع مستوى معيشة الفرد من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات للاقتصاد الكلي، والتحسين من كفاءة السوق، وتعميم مبدأ التقييم المستمر للخطة والاستراتيجيات، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الجمهورية اليمنية بتفعيل دور الخدمة المحلية لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة واتخذت الإجراءات لمحاربة الازدواج الضريبي، وتوحيد هيكل الأجور، واستخدام نظام الأرشفة الإلكتروني لحفظ بيانات الموظفين. وتوجهت إلى دعوة القطاع الخاص والقطاع الأجنبي للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وخاصة تلك التي تشغل عمالة أكثر. وتمكنت من خفض نسبة الفقر إلى ٣٥.٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، الذي كان يتجاوز ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠١.

باء- حسن التدابير على الصعيدين الوطني والدولي

يتمحور هذا الالتزام حول الحكم الرشيد وضرورة دعم قوانين زيادة الشفافية. ويدعو إلى بذل الجهود لبناء الإطار التشريعي والتنظيمي والقضائي الفاعل، ودعم مشاركة الجميع في التنمية، ودعم اللامركزية الإدارية، ومحاربة الفساد.

كجزء من تنفيذ هذا الالتزام، قامت الجمهورية اليمنية باتخاذ عدة تدابير وإصدار القوانين لإصلاح القضاء، ومحاربة الفساد من خلال إصدار قانون لمكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وقانون آخر للمشتريات الحكومية لدعم الشفافية وتنظيم مشتريات الدولة. كما قامت بإصلاحات السجل العقاري، وتبسيط الإجراءات في وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، وتفعيل عمل النافذة الواحدة، ومنح وزارة المالية دوراً رقابياً، والتقليل من ظاهرة الأسلحة. إلا أنه بالرغم من ذلك، لا زالت مشكلة الفساد المالي والإداري من المشاكل التي تواجه الدولة في جهودها لدعم الشفافية والمحاسبة. وبالرغم من إصدار القوانين المنظمة والمحاربة للفساد، إلا أن المشكلة تكمن في التطبيق.

جيم- بناء القدرات البشرية والمؤسسية

يركز الالتزام الثالث على الموارد البشرية وكيفية بناء قدراتها. وفي هذا الإطار، على الدولة أن تبذل الجهود من أجل زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس، وتحسين مستوى التعليم، ومحاربة البطالة، وزيادة نسبة التغطية الصحية، وتقليل نسب سوء التغذية، والحد من انتشار الأمراض المعدية كالمalaria ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والتركيز على التنمية الريفية. لذا، يدعو هذا الالتزام إلى زيادة مخصصات الدولة للقطاعات الاجتماعية وتخصيص الموارد للتدريب والتأهيل، ودعم مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال من أجل تحقيق التعليم والخدمات الصحية للجميع.

في إطار الالتزام الثالث، قامت الجمهورية اليمنية ببذل الجهود لنشر التعليم للجميع وتمكنت من زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس بنسبة نمو بلغت ٥ في المائة كمتوسط للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وارتفعت نسبة الإناث في المدارس بنسبة ٧.٨ في المائة كمتوسط لنفس الفترة. في المقابل، حظي التدريب باهتمام من قبل الدولة من خلال زيادة المخصصات لهذا القطاع وتنظيم ورش عمل تدريبية، والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات الإقليمية والدولية. في المقابل، قامت الجمهورية اليمنية بتحسين نسبة التغطية الصحية التي وصلت إلى حد ٥٨ في المائة.

كما تسعى الجمهورية اليمنية لتحقيق تنمية ريفية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحافظات ومنح الأطباء والممرضات والمعلمين حوافز عديدة لتشجيعهم على البقاء في الريف، وللمد من نسبة النزوح إلى المدن. وتتوجه إلى دعم المشاريع ذات العمالة الكثيفة كجزء من خطتها لمكافحة البطالة والحد من الفقر، وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، خاصة في المناطق الريفية.

وبالرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك طريق طويلة أمام الحكومة لتحقيق هدف التعليم للجميع وزيادة نسبة تسجيل الإناث في التعليم الابتدائي، الذي هو إلزامي للجنسين. ومشكلة التعليم في اليمن ليست فقط في عدم توفر الفرص للجميع للالتحاق بالتعليم الابتدائي، بل في مشكلة ازدحام الفصول الدراسية وبالتالي انخفاض مستوى المردود التعليمي، الأمر الذي ينعكس سلباً على جهود الدولة لتحسين نوعية التعليم. كذلك يعاني التعليم، وخاصة التعليم الابتدائي، من ارتفاع نسبة التسرب، وخاصة الإناث، إما لأسباب الفقر أو الزواج المبكر.

دال- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

يركز الالتزام الرابع على كيفية تحسين الكفاءة الإنتاجية. ويتمحور هذا الالتزام حول تطوير شبكة النقل من خلال بناء وتطوير وتحديث البنية التحتية، ورفع كفاءة قطاع الاتصالات وانتشاره بمختلف المحافظات، ودعم مشاركة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية وفي الخدمات، ومنح اهتمام أكبر للقطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، والاهتمام بقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة.

في هذا الإطار، قامت الجمهورية اليمنية ببذل المزيد من الجهود لتطوير البنية التحتية وتحسين النقل البري والبحري والجوي من خلال زيادة طول الطرق الأسفلتية والحصوية، وتحسين كفاءة الموانئ والمطارات، وكسر احتكار الشركة الوطنية لعمليات الشحن الجوي. كما تمكنت الحكومة من زيادة تغطية شبكة الكهرباء وعدد المستفيدين من توصيلات المياه والصرف الصحي.

فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، سجلت الجمهورية اليمنية تقدماً في تغطية الهاتف إذ ارتفع عدد الهواتف العاملة الثابتة منها والنقالة. كما زاد عدد المشتركين في خدمة الإنترنت وعدد مقاهي الإنترنت، وتحسنت الخدمات البريدية.

في مجال القطاعات الاقتصادية، تم الترويج لمشاريع في قطاع الزراعة والأسماك والصناعات التحويلية، لما تتمتع به اليمن من ميزة نسبية. وتسعى اليمن لتحسين وضع السياحة من خلال دعم هذا القطاع ودعوة المستثمرين إلى قطاع الفنادق والمطاعم.

وبصورة عامة، ورغم جهود الحكومة، لا زال التقدم في هذا الالتزام بطيئاً ولم تستغل القطاعات الواعدة، مثل السياحة وصيد الأسماك، الاستغلال الأمثل الذي يرفع من حصتها من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك يوفر مصدراً آخر من مصادر الدخل. وتتمتع اليمن بإمكانيات كبيرة في مجالي السياحة وصيد الأسماك، إلا أنه نظراً لعدم توفر الإمكانيات المالية والفنية، لم يتمكن هذان القطاعان من تحقيق النمو الذي يتمشى مع الإمكانيات.

هاء - تعزيز دور التجارة في التنمية

يدعو الالتزام الخامس الدولة إلى تعزيز دور التجارة لتصبح محركاً للتنمية. لذا على الدولة تبني سياسات تدعم الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة التنافسية، وتسهيل عملية تجارة السلع والخدمات، والتكامل على المستويين الإقليمي والدولي.

كجزء من تنفيذ الالتزام الخامس، قامت الجمهورية اليمنية ببذل الجهود الرامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسعى جاهدةً للتكامل مع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الاتجاه تم تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات وتخفيض التعرفة الجمركية، وسيتم تخفيض ضريبة الدخل خلال عام ٢٠٠٧. وقد أقيمت أسواق حرة لجذب المستثمرين.

واو - حماية البيئة

يركز الالتزام السادس على حماية البيئة ويدعو إلى تبني الإجراءات اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية ونشر الوعي الداعم للمحافظة على البيئة.

في إطار تنفيذ الالتزام السادس، تبنت الحكومة اليمنية عدة إجراءات لحماية البيئة وقامت بإنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة. وانضمت اليمن إلى اتفاقية روتردام، وأعلنت عدة مناطق كمحميات طبيعية. كما قامت بحملات توعية لتعريف الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة.

زاي - تعبئة الموارد المالية

يتمحور الالتزام السابع حول ضرورة تعبئة الموارد المالية لتحقيق التنمية. ويدعو إلى زيادة الادخار، ومنح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة جداً، وزيادة كفاءة قطاع البنوك والضرائب، ومكافحة تبييض الأموال، والعمل على استخدام المساعدات الخارجية بشكل فاعل، وحسن إدارة الديون، والعمل على جذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كجزء من تنفيذ الالتزام السابع، قامت الجمهورية اليمنية بجهود حثيثة لتعبئة الموارد المالية للتنمية. فتمكنت من الحصول على تعهدات بقيمة ٥ مليارات دولار خلال مؤتمر للمانحين في عام ٢٠٠٦ لتمويل مشاريع تنموية والتخفيف من الفقر، كما تمكنت من خفض نسبة الديون الخارجية. كما تحاول الجمهورية اليمنية جاهدةً أن تحسن من مناخ الاستثمار بهدف زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لا يزال متدنياً جداً. وعقدت مؤتمراً لفرص الاستثمار في اليمن خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ للترويج لفرص الاستثمار وللتعريف بمناخ الاستثمار. وبالرغم من أن هذا الالتزام كان أقل من المتوقع، والذي كان في حدود ٧ مليارات دولار، إلا أن الأهم هو تنفيذ هذه التعهدات وبالسرية المطلوبة. كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا زال دون المستوى المطلوب، ولكن هذه ظاهرة عامة في معظم أقل البلدان نمواً.

الجمهورية اليمنية من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لضعف الموارد المحلية، حيث تعتبر المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين من أهم المصادر الخارجية. وفي هذا الخصوص، تعول الحكومة على مؤتمرات المانحين من أجل تحقيق زيادة كبيرة في تدفق الموارد الخارجية للتنمية، وخاصةً في ظل الانخفاض التدريجي لإنتاج النفط وارتفاع تكلفة الواردات من المواد الغذائية، وخاصة القمح.

سادساً - الخلاصة والتوصيات

ألف - الخلاصة

كجزء من تنفيذ الالتزامات السبعة التي وردت في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، قامت الجمهورية اليمنية بالعديد من الجهود خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. من أهم تلك الجهود، نذكر ما يلي:

١ - تحقيق نسبة نمو حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي وصلت إلى ٤.٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وبالرغم من هذا الارتفاع في معدل النمو، إلا أنه لا يزال أقل من الأهداف التي تم وضعها من قبل الحكومة في الخطط والاستراتيجيات والبالغ ٧ في المائة سنوياً. وتبنت الحكومة السياسات التي تركز على الناس، فاتبعت إجراءات عديدة للتحسين من كفاءة السوق ودعم القطاع العام للاستثمار في البنية التحتية. ورسمت الخطط الرامية لتحسين معيشة الفرد وتوفير الاحتياجات الأساسية من تعليم وخدمات صحية وطرق.

٢ - تبني سياسات اقتصادية ومالية وإدارية تدعم تكامل اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي. في هذا الإطار، سعت الحكومة إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة وهي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كجزء من تعبئة الموارد المالية لسد الفجوة التي من المتوقع أن يسببها تدني إنتاج النفط اليمني وتراجع حجم العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٣ - إصدار قانون جديد لمكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وقانون لتنظيم المشتريات والمناقصات الحكومية لدعم الشفافية، والقيام ببعض الإصلاحات القضائية وعلى السجل العقاري.

٤ - نجاح الحكومة في خفض معدل الفقر من ٤٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣٥.٥ في المائة عام ٢٠٠٥، وخفض البطالة من ١٤.٩ في المائة في العام ٢٠٠٣ إلى ١٤.٣ في المائة عام ٢٠٠٥، وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم لدى الذكور والإناث بشكل ملحوظ، وزيادة التغطية الصحية في المناطق الريفية، بالرغم من التقدم البطيء لتحسين خدمات التعليم والصحة.

باء - التوصيات

- ١ - تنسيق السياسات المالية والنقدية وتنسيق أولويات كل سياسة.
- ٢ - المواءمة بين الإرادة للإصلاح والإدارة الجيدة لها.
- ٣ - التسريع بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المرسومة وتقليل الفترة الزمنية بين صدور الدراسة والتطبيق الفعلي.
- ٤ - الاستمرار بمحاربة الفساد الإداري ودعم الشفافية في مختلف جهات الدولة وزيادة الرقابة على العمل الإداري.

- ٥ - تشجيع قطاع الزراعة والأسماك وإدخال التقنيات الحديثة عليه، التي من شأنها أن تزيد م-ن كفاءة الإنتاج.
- ٦ - زيادة المخصصات المالية لقطاع الصحة في الموازنة العامة، والعمل على التوعية والتثقيف الصحي
- ٧ - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة ودفعه لتوفير الخدمات الصحية للمناطق الريفية.
- ٨ - العمل على تحسين مستوى التعليم وإدخال اللغات وتكنولوجيا المعلومات على التعليم الابتدائي كجزء من عملية بناء العمالة الماهرة والحد من البطالة، وبالتالي التخفيف من الفقر.
- ٩ - دعم المشاركة الفعالة والكبيرة للقطاع الخاص في التنمية.

